

# البنك الشعبي المركزي



BANQUE POPULAIRE



## ملخص المنشور

إصدار سندات تابعة

المبلغ الأقصى للإصدار: 2 000 000 000 درهم

| الشرط "D" غير مدرج   | الشرط "C" غير مدرج   | الشرط "B" غير مدرج  | الشرط "A" غير مدرج  |  |
|--|--|---|---|--|
| المبلغ الأقصى للشرط  | المبلغ الأقصى للشرط  | المبلغ الأقصى للشرط   | المبلغ الأقصى للشرط   | المبلغ الأقصى للشرط  |
| 2 000 000 000 درهم   | 2 000 000 000 درهم   | 2 000 000 000 درهم  | 2 000 000 000 درهم  | 2 000 000 000 درهم   |
| العدد الأقصى للسندات   | العدد الأقصى للسندات   | العدد الأقصى للسندات  | العدد الأقصى للسندات  | العدد الأقصى للسندات   |
| 20 000 سند   | 20 000 سند   | 20 000 سند  | 20 000 سند  | 20 000 سند   |
| القيمة الاسمية   | القيمة الاسمية   | القيمة الاسمية  | القيمة الاسمية  | القيمة الاسمية   |
| 100 000 درهم   | 100 000 درهم   | 100 000 درهم  | 100 000 درهم  | 100 000 درهم   |
| الأجل  | الأجل  | الأجل   | الأجل   | الأجل  |
| 10 سنوات   | 10 سنوات   | 7 سنوات   | 7 سنوات   | 7 سنوات  |
| سعر الفائدة قار، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 10 سنوات ويحتسب بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2.32% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45 و 50 نقطة أساس . أي بسعر فائدة للخروج يتراوح بين 2.77% و 2.82% بالنسبة للسنة الأولى. | سعر الفائدة قار، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2.56% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 55 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 3.06% و 3.11%. | سعر الفائدة قار، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2.32% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 40 و 45 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 2.72% و 2.77% بالنسبة للسنة الأولى. | سعر الفائدة قار، يحدد بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2.32% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 40 و 45 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 2.72% و 2.77% بالنسبة للسنة الأولى. | سعر الفائدة  |
| علاوة المخاطرة   | علاوة المخاطرة   | علاوة المخاطرة  | علاوة المخاطرة  | علاوة المخاطرة   |
| بين 55 و 60 نقطة أساس  | بين 45 و 50 نقطة أساس  | بين 50 و 55 نقطة أساس   | بين 40 و 45 نقطة أساس   | بين 40 و 45 نقطة أساس  |
| بتراضي   | بتراضي   | بتراضي  | بتراضي  | بتراضي   |
| بدون   | بدون   | بدون  | بدون  | بدون   |
| تسديد بقسط نهائي   | تسديد بقسط نهائي   | تسديد بقسط نهائي  | تسديد بقسط نهائي  | تسديد بقسط نهائي   |
| طريقة التخصيص  | طريقة التخصيص  | طريقة التخصيص   | طريقة التخصيص   | طريقة التخصيص  |
| مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشرط D ثم B ثم A  | مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشرط D ثم B ثم A  | مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشرط D ثم B ثم A   | مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشرط D ثم B ثم A   | مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشرط D ثم B ثم A  |
| فترة الاكتتاب  | فترة الاكتتاب  | فترة الاكتتاب   | فترة الاكتتاب   | فترة الاكتتاب  |
| من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية   | من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية   | من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية  | من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية  | من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية |

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في هذا المنشور

| المستشار والمنسق العام  | الهيئة المكلفة بالتوظيف  |
|---|--|
|  |  |

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقاً لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1.12.55 الصادر في 28 دجنبر 2012 بتنفيذ القانون رقم 44.12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها. قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ

13 دجنبر 2019 تحت المرجع VI/EM/035/2019

LISSANIAT  
Hay Hassim Lot. Hassim Inn 120 N° 11  
Lissasfa - Casablanca  
Tel : 0522 86 72 89  
GSM : 0664 78 69 40

## تتبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 دجنبر 2019 بالتأشير على المنشور المتعلق بإصدار للسندات التابعة بقيمة ملياري درهم من طرف البنك الشعبي المركزي.

ويمكن في كل حين الاطلاع على المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمقر الرئيسي للبنك الشعبي المركزي، وعلى موقعه الإلكتروني [www.gbp.ma](http://www.gbp.ma) ولدى مستشاره المالي. كما يوضع داخل أجل أقصاه 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع المنشور رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني [www.casablanca-bourse.com](http://www.casablanca-bourse.com). وفي الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل [www.ammc.ma](http://www.ammc.ma).

و تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة Upline Corporate Finance. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

## ا. تقديم العملية

### 1.1 الخصائص العامة للعمليات

يعتزم البنك الشعبي المركزي إصدار 20 000 سند تابعي بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 2 000 000 000 درهم (مليارين درهم) موزعا كما يلي:

- الشطر « A » : سندات لأجل 7 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصاه 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- الشطر « B » : سندات لأجل 7 سنوات، بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصاه 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- الشطر « C » : سندات لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصاه 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- الشطر « D » : سندات لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصاه 2 000 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.

لا يجب أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للعملية بأي حال من الأحوال 2 000 000 000 درهم. وفقاً لقرارات الجمعية العامة العادية بتاريخ 7 نونبر 2017 والتي سمحت للمجلس الإداري بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات (مع حد أقصى يصل إلى 8 000 000 000 درهم)، قد يقتصر مبلغ الاكتتابات على مبلغ الاكتتابات الفعلية التي تم جمعها.

### 1.2 أهداف العملية

يواصل البنك الشعبي المركزي تنفيذ استراتيجيته التنموية المندرجة ضمن دينامية نمو متواصل تروم تعزيز موقعه في المشهد البنكي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإصدار في:

- تمويل مشاريع تطوير البنك الشعبي المركزي دون المساس بالأموال الذاتية التنظيمية الحالية؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة المجموعة.

### 3. الجدول الزمني للعملية

| التاريخ    | المراحل   | الترتيب |
|------------|---|---------|
| 13/12/2019 | الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل             | 1       |
| 13/12/2019 | نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي المركزي | 2       |
| 17/12/2019 | نشر ملخص المنشور في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية  | 3       |
| 20/12/2019 | فتح فترة الاكتتاب   | 4       |
| 24/12/2019 | إغلاق فترة الاكتتاب   | 5       |
| 24/12/2019 | تخصيص السندات   | 6       |
| 25/12/2019 | تبليغ نتائج العملية للمكتتبين                               | 7       |
| 26/12/2019 | التسديد / التسليم   | 8       |
| 27/12/2019 | نشر نتائج العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية | 9       |

#### 1.4 خصائص السندات التابعة

##### تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين. تتمثل خصائص السندات كما يلي:

#### خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

|  |                              |
|--|------------------------------|
| سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز). | طبيعة السندات                |
| لحامها   | الشكل القانوني               |
| 2 000 000 000 درهم   | الحد الأقصى للشطر            |
| 20 000 سند تابعي   | العدد الأقصى للسندات المصدرة |
| 100 000 درهم   | القيمة الإسمية               |
| 7 سنوات  | مدة الاقتراض                 |
| من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية   | فترة الاككتاب                |
| 26 دجنبر 2019  | تاريخ الانتفاع               |
| 26 دجنبر 2026  | تاريخ الاستحقاق              |
| بين 40 و45 نقطة أساس   | علاوة المخاطرة               |
| بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع  | سعر الإصدار                  |
| مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر D ثم C ثم B ثم A   | طريقة التخصيص                |
| بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)  | تداول السندات                |
| لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.  |                              |
| سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.  | تاريخ تحديد سعر الفائدة      |
| وسيتم أداء الفوائد في التاريخ السنوي أو في أول يوم عمل يليه إذا كان هذا التاريخ لا يصادف يوم عمل.  |                              |

## سعر الفائدة الإسمي

### سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا

بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2,32%. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 40 و 45 نقطة أساس، أي سعر يتراوح بين 2.72% و 2,77%.

بالنسبة للسنوات الموالية، سيحتسب سعر الفائدة الاسمي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على المنحني الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، داخل أجل خمسة أيام عمل التي تسبق كل تاريخ سنوي.

يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة.

عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية:

يتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، في أجل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي.

يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

وتعرض طريقة الحساب كما يلي:

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *)) - 1) \times k / 360$$

بحيث k: أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

\* عدد الأيام المضبوط: 365 أو 366 يوما

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 40 و 45 نقطة أساس.

تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية:

$$\text{القيمة الإسمية} \times \text{سعر الفائدة الإسمي} \times \text{عدد الأيام المضبوط} / 360$$

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ المقترض.

## تسديد المبلغ المقترض

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.

يكون سداد رأس المال، في حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، تابعا لجميع الديون التقليدية، أو الديون التي تحظى بالأفضلية او العادية.

## التسديد المسبق

يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الافتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.

في حالة إلغاء السندات، يجب على المصدر إخطار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثلي كتلة حاملي السندات.

## بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.

## رتبة الاقتراض

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

## ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

## التصنيف

القانون المغربي

## القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

## المحكمة المختصة

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، بتاريخ 08 نونبر 2017، السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. ليس للسيد محمد حديد علاقة رأسمالية مع البنك الشعبي المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018.

يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب.

## تمثيل كتلة حاملي السندات

علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل دائم لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

## خصائص الشطر B ("سندات بسعر فائدة قار، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

|  |                              |
|--|------------------------------|
| سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر).  | طبيعة السندات                |
| لحامها   | الشكل القانوني               |
| 2 000 000 000 درهم   | الحد الأقصى للشطر            |
| 20 000 سند تابعي   | العدد الأقصى للسندات المصدرة |
| 100 000 درهم   | القيمة الإسمية               |
| 7 سنوات  | مدة الاقتراض                 |
| من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية   | فترة الاكتتاب                |
| 26 دجنبر 2019  | تاريخ الانتفاع               |
| 26 دجنبر 2026  | تاريخ الاستحقاق              |
| بين 50 و 55 نقطة أساس  | علاوة المخاطرة               |
| بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع  | سعر الإصدار                  |
| مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر D ثم C ثم B ثم A   | طريقة التخصيص                |
| بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)  | تداول السندات                |
| لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.  |                              |
| سعر فائدة قار  | سعر الفائدة الإسمي           |
| يتراوح بين 3.06 % و 3.11 % ( يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 7 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2.56% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 55 نقطة أساس. |                              |
| تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.   | أداء القسيمة                 |
| ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية   |                              |
| القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي  |                              |
| ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.  |                              |

## تسديد المبلغ المقرض

سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ المقرض.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.

يكون تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك الشعب المركزي، تابعا لجميع الديون التقليدية، أو الديون التي تحظى بالأفضلية أو العادية

يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار

## التسديد المسبق

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.

في حالة إلغاء السندات، يجب على المصدر إخطار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثلي هيئة حملة السندات.

## بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.

## رتبة الاقتراض

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

## ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

## التصنيف

القانون المغربي

## القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

## المحكمة المختصة

## تمثيل كتلة حاملي السندات

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. ليس للسيد محمد حديد علاقة رأسمالية مع البنك الشعبي المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018.

يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب.

علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل دائم لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

## خصائص الشطر C ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا ، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

|                              |  |
|------------------------------|--|
| طبيعة السندات                | سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر).  |
| الشكل القانوني               | لحاملها  |
| الحد الأقصى للشطر            | 2 000 000 000 درهم   |
| العدد الأقصى للسندات المصدرة | 20 000 سند تابعي   |
| القيمة الإسمية               | 100 000 درهم   |
| مدة الاقتراض                 | 10 سنوات   |
| فترة الاكتتاب                | من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية   |
| تاريخ الانتفاع               | 26 دجنبر 2019  |
| تاريخ الاستحقاق              | 26 دجنبر 2019  |
| علاوة المخاطرة               | بين 45 و 50 نقطة أساس  |
| سعر الإصدار                  | بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع  |
| طريقة التخصيص                | مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر D ثم C ثم B ثم A   |
| تداول السندات                | بالتراضي ( خارج بورصة الدار البيضاء)<br>لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.  |
| تاريخ تحديد سعر الفائدة      | سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.<br>وسيتم أداء الفوائد في التاريخ السنوي أو في أول يوم عمل يليه إذا كان هذا التاريخ لا يصادف يوم عمل. |

## سعر الفائدة الإسمي

### سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا

بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2,32%. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45 و 55 نقطة أساس، أي سعر يتراوح بين 2.77% و 2.82%.

بالنسبة للسنوات الموالية، سيحتسب سعر الفائدة الاسمي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، داخل أجل خمسة أيام عمل التي تسبق كل تاريخ سنوي.

يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة.

## طريقة حساب السعر المرجعي

عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية:

يتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، في أجل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي.

يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

وتعرض طريقة الحساب كما يلي:

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح} * (1 - k/360) ;$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

\* عدد الأيام الصحيح: 365 أو 366 يوما

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 50 و 60 نقطة أساس.

## أداء القسيمة

تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

$$\text{القيمة الإسمية} \times \text{سعر الفائدة الإسمي} \times \text{عدد الأيام المضبوط} / 360$$

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

## تسديد المبلغ المقترض

سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ المقترض.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.

## التسديد المسبق

يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.

يكون سداد رأس المال، في حالة تصفية بنك الشعب المركزي، تابعا لجميع الديون التقليدية، أو الديون الممتازة أو غير المضمونة.

## بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.

## رتبة الاقتراض

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

## ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

## التصنيف

القانون المغربي

## القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

## المحكمة المختصة

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. ليس للسيد محمد حديد علاقة رأسمالية مع البنك الشعبي المركزي.

## تمثيل كتلة حاملي السندات

بالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018.

يبدأ هذا القرار في السران عند فتح فترة الاكتتاب.

علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل دائم لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

## خصائص الشطر D ("سندات بسعر فائدة قار، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء")

|                              |  |
|------------------------------|--|
| طبيعة السندات                | سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).   |
| الشكل القانوني               | لحاملها  |
| الحد الأقصى للشطر            | 2 000 000 000 درهم   |
| العدد الأقصى للسندات المصدرة | 20 000 سند تابعي   |
| القيمة الإسمية               | 100 000 درهم   |
| مدة الاقتراض                 | 10 سنوات   |
| فترة الاككتاب                | من 20 إلى 24 دجنبر 2019 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية   |
| تاريخ الانتفاع               | 26 دجنبر 2019  |
| تاريخ الاستحقاق              | 26 دجنبر 2019  |
| علاوة المخاطرة               | بين 55 و 60 نقطة أساس  |
| سعر الإصدار                  | بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع  |
| طريقة التخصيص                | مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر D ثم c ثم B ثم A   |
| تداول السندات                | بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)<br>لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.   |
| سعر الفائدة الإسمي           | سعر فائدة قار<br>قار، يتراوح بين 3.28% و 3.33% ( يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة السيادي لأجل 7 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 دجنبر 2019 أي 2.73% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 55 و 60 نقطة أساس.   |
| أداء القسيمة                 | تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.<br>ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية<br>القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي<br>ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. |

سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي.

## تسديد المبلغ الأصلي

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.

يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار

## التسديد المسبق

يكون سداد رأس المال، في حالة تصفية بنك الشعب المركزي، تابعا لجميع الديون التقليدية، الديون التي تحظى بالأولوية أو العادية

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك مقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.

في حالة إلغاء السندات، يجب على المصدر إخطار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثلي هيئة حملة السندات.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.

## بند التماثل

إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها. يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.

## رتبة الاقتراض

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

## ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

## التصنيف

القانون المغربي

## القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

## المحكمة المختصة

## تمثيل كتلة حاملي السندات

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. ليس للسيد محمد حديد علاقة رأسمالية مع البنك الشعبي المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي ينفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018.

يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب.

علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

## II. معلومات عن الجهة المصدرة

### II.1 وصف موجز للنشاط

#### II.1.1 معلومات عامة

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تنميته وتعديله. يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة بنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة و8 بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدمية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد الجهوي.

|  |                   |
|--|-------------------|
| البنك الشعبي المركزي   | تسمية الشركة      |
| 101، شارع الزرقطوني - ص.ب : 20100، الدار البيضاء   | المقر الرئيسي     |
| 522 22 25 89 / 522 22 41 11 / 522 20 25 33 (212)   | الهاتف            |
| 522 20 93 40 / 522 22 26 99 (212)  | الفاكس            |
| www.gbp.ma   | الموقع الإلكتروني |
| البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتنميته 1        | الشكل القانوني    |
| تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير | تاريخ التأسيس     |
| 99 سنة   | مدة الحياة        |
| السجل التجاري للدار البيضاء رقم 28173  | رقم السجل التجاري |
| من فاتح يناير إلى 31 دجنبر   | السنة المالية     |

تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 12/96 كما تم تعديله وتنميته.

## غرض الشركة

نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي :

### 1- العمليات البنكية

تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المدرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون المذكور.

تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب.

### 2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية

الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 12/96 المذكور أعلاه.

في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية:

- مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛
- إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية؛
- جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب؛
- توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التابعة له. وإعداد حساباته الموطدة، وتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب؛
- القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة:
  - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية؛

- المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛

- صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛

- جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب والإدارة والهيئات المهنية؛

▪ الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 12-96.

بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 12-96، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية بشكل مؤقت، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

### 3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 12-96.

يجوز للجنة المديرية، طبقا للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.

تلتزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

### 4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات - الشركات التابعة

مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية:

#### 1-4 التسيير:

▪ يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

#### 2-4 الاستثمار:

|   |  |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها وسكن مستخدميها.</li> <li>▪ <b>3-4 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية:</b><br/>تحدد اللجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية، وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23-من القانون 12-96.</li> <li>▪ <b>4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة:</b><br/>يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها</li> <li>▪ يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية:<br/>- أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أو الجهوي.</li> <li>- إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية.</li> <li>▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك.</li> <li>▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.</li> </ul> |  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إلى غاية 30 شتنبر 2019، بلغ رأسمال الشركة 2 022 546 560 درهم موزعا على 202 254 656 سهما بقيمة اسمية تعادل 10 دراهم.</li> </ul>   | <p>رأسمال الشركة الحالي</p>                |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.</li> </ul>  | <p>الوثائق القانونية</p>                   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه.</li> <li>▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 12-96، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77 المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب؛</li> <li>▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها؛</li> <li>▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا: ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر</li> </ul>  | <p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة</p> |

|  |                              |
|--|------------------------------|
| <p>1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 29-00 و 52-01 و 45-06 ؛</p> <p>النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1268-08 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1156-10 الصادر في 7 أبريل 2010 وقرار رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014 وقرار رقم 16-1955 الصادر في 4 يوليوز 2016؛</p> <p>ظهر شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 صادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 23-01 و 36-05 و 44-06 و 43-09؛</p> <p>ظهر شريف رقم 1-96-246 صادر في 9 يناير 2011 معتبر بمثابة قانون رقم 35-96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 43-02؛</p> <p>النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 932-98 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 1961-01 صادر في الجريدة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار رقم 77-05 الصادر في 17 مارس 2005؛</p> <p>ظهر شريف رقم 1-04-21 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 26-03 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 46-06؛</p> <p>النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل كما تم اعتماده بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169/16 الصادر في 14 يوليوز 2016.</p> <p>ظهر شريف رقم 1-95-03 بمثابة قانون 35-94 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول.</p> <p>دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل</p> |                              |
| <p>يخضع البنك الشعبي المركزي، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات ( 37 % ) والضريبة على القيمة المضافة ( 10 % ) .</p>   | النظام الجبائي               |
| <p>المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>  | المحكمة المختصة في حالة نزاع |

## 1.2 معلومات أساسية عن رأسمال البنك الشعبي المركزي

| التاريخ    | طبيعة العملية  | عدد السندات الصادرة | القيمة الاسمية (بالدرهم) | مبلغ العملية (بالدرهم) | سعر الإصدار (بالدرهم) | إجمالي عدد الأسهم | رأس مال الشركة بعد العملية (بالدرهم) |
|------------|--|---------------------|--------------------------|------------------------|-----------------------|-------------------|--------------------------------------|
| 10/07/2002 | بيع 21 % من رأس المال إلى البنوك الشعبية الجهوية             | -                   | 100                      | 543 874 500            | -                     | 5 755 288         | 575 528 800                          |
| 31/12/2002 | إدماج عن طريق ضم SMDC  | 132 763             | 100                      | 53 105 200             | -                     | 5 888 051         | 588 805 100                          |
| 08/07/2004 | إدراج في البورصة عن طريق بيع 20 % من رأس المال من قبل الدولة | -                   | 100                      | 800 774 800            | 680                   | 5 888 051         | 588 805 100                          |
| 22/09/2008 | زيادة رأس المال المخصص لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب؛         | 284 137             | 100                      | 536 450 656            | 1 888                 | 6 172 188         | 617 218 800                          |
| 15/01/2009 | تقسيم السهم الواحد ذي القيمة الاسمية من 100                  | -                   | 10                       | -                      | -                     | 61 721 880        | 617 218 800                          |

| درهم إلى 10 درهم؛ |             |       |               |    |            |            |  |
|-------------------|-------------|-------|---------------|----|------------|------------|--|
| 660 982 480       | 66 098 248  | 228,5 | 1 000 000 000 | 10 | 4 376 368  | 13/02/2009 | زيادة رأس المال المخصص للمكتب الشريف للفوسفاط بنسبة 6.62%؛                       |
| 664 107 480       | 66 410 748  | 320   | 100 000 000   | 10 | 312 500    | 29/10/2010 | زيادة رأس المال عن طريق ادماج BPC و BCP  |
| 664 107 480       | 13 282 150  | -     | 5 339 424 300 | 10 | •          | 20/05/2011 | تحويل 20% من رأس مال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية             |
| 781 302 930       | 78 130 293  | 402   | 3 140 838 060 | 10 | 78 130 030 | 13/09/2011 | زيادة رأس المال المخصص للمؤسسات المختارة ولمستخدمي القرض الشعبي للمغرب؛          |
| 1 562 605 860     | 156 260 586 | -     | NA            | 10 | 78 130 293 | 02/11/2011 | زيادة رأس المال عن طريق دمج الاحتياطات؛  |
| 1 644 848 270     | 164 484 827 | 201   | 1 653 072 441 | 10 | 8 224 241  | 30/05/2012 | زيادة رأس المال المخصص لشركة BPCE المغرب   |
| 1 644 848 270     | 164 484 827 | -     | 3 306 145 023 | 10 | -          | 26/09/2012 | بيع 10% من رأس مال البنك الشعبي المركزي من قبل الدولة إلى البنوك الشعبية الجهوية |
| 1 731 419 230     | 173 141 923 | 201   | 1 740 076 296 | 10 | 8 657 096  | 22/10/2012 | زيادة رأس المال المخصص لمؤسسة التمويل الدولية                                    |
| 1 731 419 230     | 173 141 923 | -     | 2 055 517 791 | 10 | -          | 17/04/2014 | بيع 6% من رأس مال البنك الشعبي المركزي من قبل الدولة إلى البنوك الشعبية الجهوية  |
| 1 822 546 560     | 182 254 656 | 184   | 1 676 742 872 | 10 | 9 112 733  | 25/11/2015 | زيادة رأس المال المخصص للمؤسسات المختارة ولمستخدمي القرض الشعبي للمغرب           |
| 1 822 546 560     | 182 254 656 | -     | 1 247 074 700 | 10 | -          | 30/06/2016 | اندماج البنك الشعبي للجديدة والبنك الشعبي المركزي                                |
| 1 922 546 560     | 192 254 656 | 276   | 2 760 000 000 | 10 | 10 000 000 | 12/06/2019 | زيادة رأس المال المخصص للبنوك الشعبية الجهوية                                    |
| 2 022 546 560     | 202 254 656 | 221   | 2 210 000 000 | 10 | 10 000 000 | 25/06/2019 | زيادة رأس المال المخصص للمؤسسات المختارة ولمستخدمي القرض الشعبي للمغرب           |

\* عدد السندات المباعة

\*\* المبلغ الإجمالي للمساهمة

المصدر: البنك الشعبي المركزي

في 10 يوليوز 2002، قامت الدولة ببيع 21 ٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي لصالح البنوك الشعبية الجهوية. يتعلق هذا التفويت ببيع 1 280 610 سهم، تم بيعها بسعر السهم بقيمة 450 درهم للسهم (القيمة الاسمية 100 درهم)، بمبلغ إجمالي قدره 543 874 500 درهم.

في 31 دجنبر 2002، قام البنك الشعبي المركزي بضم SMDC. تم هذا الاندماج عن طريق زيادة رأس مال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 53 105 200 درهم.

في 08 يوليوز 2004، تم إدراج البنك الشعبي المركزي في البورصة من قبل الدولة التي باعت 20 ٪ من رأس ماله. تتعلق عملية البيع بـ 1 177 610 سهم، تم بيعها بسعر السهم البالغ 680 درهم، بقيمة اسمية قدرها 100 درهم. وكان المبلغ الإجمالي للعملية هو 800 774 800 درهم.

في 22 شتنبر 2008، قام البنك الشعبي المركزي بالرفع من رأس المال عن طريق إحداث 28437 سهم لصالح مستخدمي القرض الشعبي للمغرب. تمت هذه الزيادة في رأس المال بسعر السهم الواحد 1 888 درهم، أو علاوة إصدار بقيمة 1788 درهم للسهم الواحد، بمبلغ إجمالي قدره 536 450 656 درهم. بعد هذه العملية، يمتلك المستخدمون 4.6 ٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي.

تم تخفيض القيمة الاسمية لأسهم البنك الشعبي المركزي من 100 درهم إلى 10 دراهم للسهم الواحد في 15 يناير 2009.

وبات رأس مال شركة البنك الشعبي المركزي، والذي بلغ 617 218 800 درهم موزعا إلى 61 721 880 سهم بعد الانقسام.

في 13 فبراير 2009، بلغت الزيادة في رأس مال البنك الشعبي المركزي بنسبة 6.62 ٪، وهي مخصصة حصريًا للمكتب الشريف للفوسفات، بمبلغ إجمالي قدره مليار درهم، مقسمة إلى زيادة في رأس المال قدرها 43 763 680 درهم وعلاوة إصدار 956 236 320 درهم. يبلغ رأس مال شركة البنك الشعبي المركزي، وذلك اعتبارًا من 13 فبراير 2009، 660 982 480 درهم.

في 29 أكتوبر 2010، بعد إدماج وضم البنك الشعبي للدار البيضاء من قبل البنك الشعبي المركزي، زاد رأس مال البنك بمقدار 100 مليون درهم موزعة كزيادة رأس مال قدرها 3،125،000 درهم وعلى علاوة بقيمة 96875000 درهم.

في ماي 2011، وبعد الاتفاقية الموقعة بين الدولة ومجموعة البنك الشعبي، تم بيع 20 ٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي الذي تملكه الخزينة إلى 10 بنوك شعبية جهوية بمبلغ 5.3 مليار درهم.

تأتي هذه المرحلة بعد العملية التي نفذت في عام 2002 وفقًا لمقتضيات المادة 59 من القانون 96/12 بشأن إصلاح القرض الشعبي للمغرب، وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب وجعله أقرب إلى معايير وقواعد المجموعات الدولية الكبرى، حيث تمتلك البنوك الجهوية غالبية رؤوس أموال البنوك المركزية، إن لم يكن كلها؛
- توطيد الترابط الوظيفي والتنظيمي بين هيئات القرض الشعبي بالمغرب، والذي يعتبر ضروريًا بالنظر إلى تطور اللوائح المصرفية، لا سيما في سياق بازل 2، خاصة وأن القانون قد مكن البنك الشعبي المركزي من توحيد حسابات المجموعة.

وبالتالي، وفي نهاية هذه العملية، ستصبح البنوك الشعبية الجهوية المساهم المرجعي في البنك الشعبي المركزي مع ما يقرب من 39.1 ٪ من رأس مالها، في الوقت الذي ستواصل فيه الدولة والبنوك الشعبية الإقليمية امتلاك، جنبًا إلى جنب، غالبية رأس مال البنك الشعبي المركزي.

في أعقاب الزيادة في رأس المال المخصص للمؤسسات المختارة وكذلك لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب، في 13 شتنبر 2011، تمت زيادة رأس مال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 117،195،450 درهم ليصبح على 781،302،930 درهم، وهو ما يعادل 78130293 سهم.

في 2 نونبر 2011، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة رأس المال من خلال دمج هذه الاحتياطات بمبلغ يساوي رأس المال. وبذلك ارتفع رأس المال من 781.302.930 درهم إلى 1.562.605.860 درهم عن طريق دمج جزء من الاحتياطات.

حققت هذه الزيادة في رأس المال من خلال إنشاء 78.130.293 سهمًا جديدًا بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم الواحد، تم إصدارها مناصفة وتم توزيعها مجانًا على المساهمين، على أساس سهم واحد (1) جديد للسهم القديم.

في 30 ماي 2012، نفذت البنك الشعبي المركزي زيادة في رأس المال مخصصة لشركة BPCE MAROC. المبلغ الإجمالي لهذه الزيادة هو 1 653 072 441 درهم. تمت زيادة رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 82 242 410 درهم ليبلغ 1 644 848 270 درهم، مقابل 164 484 827 سهم.

في 26 شتنبر 2012، تم بيع 10٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي الذي تملكه الخزينة إلى البنوك الشعبية الجهوية بمبلغ 3.3 مليار درهم.

في 22 أكتوبر 2012، قام البنك الشعبي المركزي بالرفع من رأس المال المخصص لمؤسسة التمويل الدولية. المبلغ الإجمالي لهذه الزيادة هو 1 740 076 296 درهم. ارتفع رأس مال البنك الشعبي المركزي بمقدار 86 570 960 درهم ليبلغ 1 731 419 230 درهم، أي ما يعادل 173 141 923 سهم.

في 17 أبريل 2014، تم بيع 6٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي الذي تملكه الخزينة لصالح البنوك الشعبية الجهوية بمبلغ إجمالي قدره 2.055 مليار درهم.

في 25 نونبر 2015، قام البنك الشعبي المركزي بالرفع من رأس المال المخصص لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب. المبلغ الإجمالي لهذه الزيادة هو 1 676 742 872 درهم. ارتفع رأس مال البنك الشعبي المركزي بمقدار 91 127 330 درهم ليصل إلى 1 822 546 560 درهم، بما يعادل 182 254 656 سهم.

في 30 يونيو 2016، قام البنك الشعبي المركزي بعملية ادماج لصافي أصول شركة البنك الشعبي للجديدة أسفي بمبلغ قدره 1 247 074 700 درهم. هذه العملية لم يكن لها تأثير على رأس مال البنك الشعبي المركزي.

في 12 يونيو 2019، قام البنك الشعبي المركزي بالرفع من رأس المال المخصص للبنوك الشعبية الجهوية بمبلغ إجمالي قدره 2 760 000 000 درهم. هذه الزيادة في رأس المال سبقت الزيادة في رأس المال المخصص لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب والهيئات المعنية من أجل الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية للحد الأدنى لمساهمة البنوك الشعبية الجهوية في رأسمال البنك الشعبي المركزي البالغة 51٪ على النحو المنصوص عليه في المادة 17 من القانون 12-96، بشأن إصلاح القرض الشعبي للمغرب. وهكذا ارتفع رأس مال البنك الشعبي المركزي من 1،822،546،560 درهم إلى 1،922،546،560 درهم.

في 25 يونيو 2019، قام البنك الشعبي المركزي بالرفع من رأس المال المخصص لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب والكيانات المعنية بمبلغ إجمالي قدره 2210،000،000 درهم. ارتفع رأس مال البنك الشعبي المركزي من 1،922،546،560 درهم إلى 2،022،546،560 درهم.

## مجلس الإدارة

إلى غاية 30 شتنبر 2019، يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين:

| الاسم / التسمية           | الوظيفة              | تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس | تاريخ تجديد مدة الانتداب | تاريخ انتهاء مدة الانتداب                             | علاقته بالبنك الشعبي المركزي |
|---------------------------|----------------------|---|--------------------------|---|------------------------------|
| السيد محمد كريم منير      | الرئيس المدير العام  | انتداب من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 21/05/2019  | -                        | الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022 | لا شيء                       |
| السيدة زينب عباد الأكلنسي | عضو مجلس إدارة مستقل | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017           | -                        | الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022 | لا شيء                       |

|  |                      |                                     |            |  |  |   |
|--|----------------------|-------------------------------------|------------|--|--|---|
| السيد مصطفى التراب   | عضو مجلس إدارة       | انتداب من طرف المجلس الإداري        | 27/07/2016 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | لا شيء                                    |
| السيد ألبيرتو روزيتي   | عضو مجلس إدارة مستقل | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017 | -          | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | لا شيء                                    |
| البنك الشعبي للرباط القنيطرة<br>يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية<br>السيدة بشرى برادة         | عضو مجلس إدارة       | الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005    | 25/05/2005 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 6.39% في |
| البنك الشعبي لمراكش بني ملال<br>يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية<br>السيد نور الدين بالمحجوبي | عضو مجلس إدارة       | الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005    | 25/05/2005 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 6.39% في |
| البنك الشعبي لطنجة تطوان<br>تمثله رئيسة مجلس إدارته الجماعية<br>السيدة منى البنيوري          | عضو مجلس إدارة مستقل | الجمعية العامة بتاريخ 27/02/2001    | 27/02/2001 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 6.28% في |
| الصندوق المهني المغربي للتقاعد<br>يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية<br>السيد خالد شدادي        | الرئيس المدير العام  | مجلس الإدارة بتاريخ 2016/06/02      | 2016/06/02 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 5.39% في |
| البنك الشعبي لوجدة<br>يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية<br>السيد سمير كلاوة                    | عضو مجلس إدارة       | مجلس الإدارة بتاريخ 15/02/2018      | 15/02/2018 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 6.26% في |
| مجموعة BPCE المغرب<br>يمثله السيدة كريستين فابريس<br>عضو اللجنة التنفيذية                    | عضو مجلس إدارة       | الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013    | 24/05/2013 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 4.07% في |
| السيد أدريانو أرييتي   | عضو مجلس إدارة مستقل | الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013    | 24/05/2013 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | لا شيء                                    |
| التعاضدية المركزية المغربية للتأمين<br>يمثلها السيد هشام بلمرح رئيس مجلس إدارتها الجماعية    | عضو مجلس إدارة       | الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013    | 24/05/2013 | الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017                    | الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022 | البنك الشعبي المركزي مساهم بنسبة 4.55% في |

المصدر: البنك الشعبي المركزي

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية العامة العادية لمدة ست سنوات كحد أقصى. ويمكن إعادة تعيينهم ولكن يمكن أيضا فصلهم أو تعويضهم بناء على قرار من الجمعية العامة العادية وذلك طبقا لمقتضيات القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تميمه وتعديله بالقانون 05-20. لا يوجد أي رابط تحالف أو قرابة بين أعضاء مجلس إدارة ومسيري البنك الشعبي المركزي.

#### 1.4.1.5. بنية مساهمات البنك الشعبي المركزي

إلى غاية 30 دجنبر 2019، يتحكم البنك الشعبي المركزي في مجموعة من الشركات التابعة تعمل في مجالات مختلفة:

| الشركات التابعة* | القطاع | % من رأس المال | % من حقوق | % من المنفعة | % من السيطرة |
|------------------|--------|----------------|-----------|--------------|--------------|
|------------------|--------|----------------|-----------|--------------|--------------|

| التصويت |         |         |         |                    |   |
|---------|---------|---------|---------|--------------------|---|
| 55,64%  | 55,64%  | 55,64%  | 56,01%  | بنك                | البنك الشعبي للوسط الجنوبي                            |
| 56,97%  | 56,97%  | 56,97%  | 57,05%  | بنك                | البنك الشعبي لفاس-تازة                                |
| 56,09%  | 56,09%  | 56,09%  | 56,19%  |                    | البنك الشعبي للميون                                   |
| 54,71%  | 54,71%  | 54,71%  | 54,84%  | بنك                | البنك الشعبي لمراكش-بني ملال                          |
| 59,05%  | 59,05%  | 59,05%  | 59,56%  | بنك                | البنك الشعبي للناظور-الحسيمة                          |
| 60,92%  | 60,92%  | 60,92%  | 60,97%  | بنك                | البنك الشعبي لوجدة                                    |
| 56,27%  | 56,27%  | 56,27%  | 57,25%  | بنك                | البنك الشعبي لطنجة-تطوان                              |
| 55,28%  | 55,28%  | 55,28%  | 56,92%  | بنك                | البنك الشعبي للرباط القنيطرة                          |
| 100,00% | 100,00% | 100,00% | 100,00% | بنك                | الشعبي بنك  |
| 75,00%  | 75,00%  | 75,00%  | 75,00%  | بنك                | البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى                   |
| 77,43%  | 77,43%  | 77,43%  | 77,43%  | الإنتاج            | مغرب إنتاج الدويلة                                    |
| 100,00% | 80,21%  | 100,00% | 54,10%  | صندوق استثماري     | CCI   |
| 50,03%  | 48,74%  | 50,03%  | 43,50%  | صندوق استثماري     | IMC   |
| 87,28%  | 87,28%  | 87,28%  | 87,28%  | قرض الاستهلاك      | فيفاليس   |
| 100,00% | 96,10%  | 100,00% | 60,00%  | سوق الرساميل       | ميديافينانس   |
| 83,62%  | 84,35%  | 83,62%  | 83,62%  | التأجير طويل الأمد | الشعبي للتأجير  |
| 100,00% | 87,10%  | 100,00% | 70,00%  | بنك أوفشور         | الشعبي أنترناسيونال بنك                               |
| 38,59%  | 44,07%  | 38,59%  | 38,59%  | بنك                | بنك العمل   |
| 100,00% | 90,25%  | 100,00% | 77,39%  | بنك أعمال          | مجموعة أبلان  |
| 53,11%  | 53,11%  | 53,11%  | 53,11%  | القرض الإيجاري     | المغربية للإيجار                                      |
| 100,00% | 81,37%  | 100,00% | 56,80%  | مجموعة قابضة       | BP Shore  |
| 70,03%  | 70,03%  | 70,03%  | 70,03%  | مجموعة قابضة       | ABI   |
| 83,74%  | 83,74%  | 83,74%  | 83,74%  | ماسكة مكتب دراسات  | M2T   |
| 100,00% | 80,31%  | 100,00% | 43,13%  | العقار             | BP REM  |
| 64,00%  | NC      | 64,00%  | 63,97%  | صندوق استثماري عام | صندوق مساهمة II                                       |
| 100,00% | NC      | 100,00% | 100%    | مجموعة قابضة       | أتلنتيك ميكرو فينانس فور أفريكا                       |
| 100,00% | NC      | 100%    | 100%    | تدبير قيم منقولة   | Africa Transaction Processing & services Group (ATPS) |
| 100,00% | 100%    | 100%    | 100,00% | صندوق استثماري     | العقارية للاستثمار                                    |
| 99,87%  | NC      | 99,87%  | 100,00% | بنك                | البنك الشعبي باتريموان                                |
| 100,00% | 100%    | 100%    | 100,00% | بنك                | بنك اليسر   |

(\*) : تم تقديم البنوك الشعبية الجهوية في القسم II2

(\*\*) : نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة

(\*\*\*) : شركة مدرجة في بورصة الدار البيضاء

المصدر : البنك الشعبي المركزي

## 1.1.5 تقديم البنك الشعبي المركزي

### تطور القروض

يتوزع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء على الشكل التالي:

| التطور<br>06/19/18 | التطور<br>17/18 | التطور<br>المفترض<br>17/16 | 30/06/2019     | 2018           | 2017          | 2016          | ( بملايين الدراهم )                         |
|--------------------|-----------------|----------------------------|----------------|----------------|---------------|---------------|---|
| 6,28%              | -4,64%          | -10,26%                    | 26 368         | 24 811         | 26 018        | 28 991        | قروض الخزينة والاستهلاك                     |
| 0,20%              | 6,16%           | 27,34%                     | 30 746         | 30 685         | 28 905        | 22 700        | قروض التجهيز                                |
| -1,10%             | -4,26%          | 6,95%                      | 26 440         | 26 734         | 27 924        | 26 109        | القروض العقارية                             |
| -12,76%            | 15,19%          | 8,08%                      | 16 594         | 19 022         | 16 514        | 15 280        | قروض أخرى                                   |
| <b>-1,09%</b>      | <b>1,90%</b>    | <b>6,75%</b>               | <b>100 149</b> | <b>101 251</b> | <b>99 360</b> | <b>93 079</b> | <b>الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء</b> |

المصدر: البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

ارتفع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء في نهاية عام 2017 بنسبة 6.75٪ مقارنة مع نهاية عام 2016. وتأتي هذه الزيادة من ارتفاع قروض المعدات (+ 27.3 ٪ إلى 28.9 مليون درهم) والقروض العقارية (+ 6.95 ٪ إلى 27.9 مليون درهم) والقروض الأخرى (+ 8.08 ٪ إلى 16.5 مليون درهم).

في نهاية عام 2018، سجل الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء زيادة بنسبة 1.9٪، حيث بلغ 101.3 مليون درهم مقابل 99.4 مليون درهم في نهاية عام 2017. ويأتي هذا التطور من زيادة الائتمانات على المعدات (+ 6.16 ٪ إلى 30.7 مليون درهم) يقابله انخفاض بنسبة 4.64 ٪ في القروض الاستهلاكية من 26.0 مليون درهم في عام 2017 إلى 24.8 مليون درهم في عام 2018، وبانخفاض قدره 4.26 ٪ في قروض عقارات تمر من 27.9 مليون درهم في عام 2017 إلى 26.7 مليون درهم في عام 2018.

اعتبارًا من 30 يونيو 2019، انخفض الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء بنسبة 1.09 ٪ إلى 100.1 مليار درهم مقابل 101.2 مليار درهم في نهاية عام 2018. ويعزى هذا التغيير إلى انخفاض القروض الأخرى (-12، 76 ٪ في 30.7 مليار درهم)

## تطور ودائع الزبناء

يتوزع جاري ودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي:

| الحصة          | 30/06/2019    | الحصة          | 2018          | الحصة          | 2017          | الحصة          | 2016          | ( بملايين الدراهم )    |
|----------------|---------------|----------------|---------------|----------------|---------------|----------------|---------------|------------------------|
| 64,34%         | 37 581        | 59,17%         | 36 930        | 64,46%         | 38 608        | 59,15%         | 37 516        | حسابات دائنة تحت الطلب |
| 13,14%         | 7 678         | 12,06%         | 7 530         | 12,23%         | 7 324         | 10,89%         | 6 907         | حسابات الادخار         |
| 18,82%         | 10 991        | 24,18%         | 15 093        | 19,10%         | 11 441        | 27,00%         | 17 127        | الودائع لأجل           |
| 3,70%          | 2 163         | 4,58%          | 2 862         | 4,21%          | 2 521         | 2,96%          | 1 878         | حسابات دائنة أخرى      |
| <b>100,00%</b> | <b>58 413</b> | <b>100,00%</b> | <b>62 414</b> | <b>100,00%</b> | <b>59 894</b> | <b>100,00%</b> | <b>63 428</b> | <b>ودائع الزبناء</b>   |
|                | -6%           |                | 4%            |                | -5,57%        |                | 6,22%         | نسبة النمو             |

المصدر: البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

في نهاية عام 2017، سجل جاري ودائع الزبناء انخفاضًا بنسبة -5.57٪ مقارنة بنهاية عام 2016 لتبلغ 60 مليون درهم. ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض الودائع لأجل (-33.2 ٪ إلى 11.4 مليون درهم).

في نهاية عام 2018، زادت جاري ودائع الزبناء بنسبة 4٪ مقارنة بنهاية عام 2017 لتبلغ 62.4 مليار درهم، على وجه الخصوص، من الودائع لأجل (+ 15.1 مليار درهم).

في 30 يونيو 2019، سجل جاري ودائع الزبناء انخفاضًا بنسبة 6٪ مقارنة بنهاية عام 2018 ليبلغ 58.4 مليار درهم. ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض الودائع لأجل (-18.82 ٪ إلى 11.0 مليون درهم).

## II.2 بنية المساهمين

## التطور التاريخي لبنية المساهمين

| 31 دجنبر 2018                |                      | 31 دجنبر 17                  |                      | 31 دجنبر 16                  |                      | 31 دجنبر 15                  |                      | 31 دجنبر 14                  |                      | المساهمون                           |
|------------------------------|----------------------|------------------------------|----------------------|------------------------------|----------------------|------------------------------|----------------------|------------------------------|----------------------|-------------------------------------|
| نسبة رأس المال وحقوق التصويت | عدد السندات المملوكة | نسبة رأس المال وحقوق التصويت | عدد السندات المملوكة | نسبة رأس المال وحقوق التصويت | عدد السندات المملوكة | نسبة رأس المال وحقوق التصويت | عدد السندات المملوكة | نسبة رأس المال وحقوق التصويت | عدد السندات المملوكة |                                     |
| 51,70%                       | 94 226 380           | 52,40%                       | 95 528 367           | 52,00%                       | 94 787 367           | 51,1%                        | 93 083 115           | 52,07%                       | 90 149 952           | البنوك الشعبية الجهوية              |
| 0,00%                        | 1                    | 0,00%                        | 1                    | 0,00%                        | 1                    | 0,0%                         | 1                    | 0,00%                        | 1                    | الخزينة                             |
| 2,80%                        | 5 096 260            | 3,70%                        | 6 751 545            | 4,90%                        | 8 914 526            | 6,0%                         | 10 897 674           | 5,98%                        | 3 019 241            | مستخدمي القرض الشعبي للمغرب         |
| -                            | -                    | -                            | -                    | -                            | -                    | 1,3%                         | 2 408 548            | 1,32%                        | 7 289 626            | المجمع الشريف للفوسفاط              |
| 4,51%                        | 8 224 241            | 4,50%                        | 8 224 241            | 4,50%                        | 8 224 241            | 4,5%                         | 8 224 241            | -                            | -                    | BPCE Maroc                          |
| 28,68%                       | 52 266 061           | 26,70%                       | 48 732 424           | 27,40%                       | 50 025 683           | 9,7%                         | 17 591 748           | 14,17%                       | 22 794 884           | مؤسساتيون مختارون من ضمنهم*         |
| 5,60%                        | 10 198 589           | 5,40%                        | 9 822 289            | 5,40%                        | 9 772 289            | -                            | -                    | -                            | -                    | التعاضدية المركزية المغربية للتأمين |
| 5,98%                        | 10 904 158           | 6,00%                        | 10 904 158           | 6,00%                        | 10 904 158           | -                            | -                    | -                            | -                    | الصندوق المهني المغربي للتقاعد      |
| 6,09%                        | 11 092 510           | 6,10%                        | 11 092 510           | 6,10%                        | 11 092 510           | -                            | -                    | -                            | -                    | النظام العام لمعاشات التقاعد        |
| 12,24%                       | 22 315 476           | 12,60%                       | 22 911 805           | 11,10%                       | 20 269 110           | 27,5%                        | 50 049 329           | 28,81%                       | 49 888 219           | أسهم متنوعة                         |
| 0,07%                        | 126 237              | 0,10%                        | 106 273              | 0,00%                        | 33 728               | 0,0%                         | 0                    | 0,00%                        | 0                    | أسهم مملوكة ذاتيا                   |
| 100,00%                      | 182 254 656          | 100,00%                      | 182 254 656          | 100,00%                      | 182 254 656          | 100,0%                       | 182 254 656          | 100,00%                      | 173 141 923          | المجموع                             |

\* مساهمون يمتلكون على الأقل 5% من رأس المال  
المصدر: البنك الشعبي المركزي وبورصة الدار البيضاء

تجاوزت التعاضدية المركزية المغربية للتأمين عتبة 5% من رأس مال البنك الشعبي المركزي في 12 يونيو 2019 بسبب تأثير التخفيف، وذلك في إطار زيادة رأسمال البنك الشعبي المركزي (الزيادة في رأس المال المخصصة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب والكيانات المعنية، وكذلك الزيادة في رأس المال المخصص للبنوك الشعبية الجهوية).

تجاوز البنك الشعبي لمكناس وفاس في 21 دجنبر 2018 عتبة المشاركة بنسبة 10% من رأس مال البنك الشعبي المركزي بعد دمج البنك الشعبي لفاس- تازة والبنك الشعبي لمكناس.

في 04 ماي 2016، تجاوزت كل من التعاضدية المركزية المغربية للتأمين والصندوق المهني المغربي للتقاعد والنظام العام لمعاشات التقاعد عتبة المشاركة بنسبة 5% من رأس مال البنك الشعبي المركزي بعد شراء الأسهم في السوق الرئيسية.

في عام 2016، غادر المكتب الشريف للفوسفاط جدول البنك الشعبي المركزي بعد أن تجاوز عتبة 5% من رأس مال البنك الشعبي المركزي في 2014.

## 11.2.1 بنية المساهمين في 30 شتنبر 2019

إلى غاية 30 شتنبر 2019، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي:

| المساهمون                           | عدد الأسهم وحقوق التصويت | نسبة الامتلاك  |
|-------------------------------------|--------------------------|----------------|
| البنوك الشعبية الجهوية              | 104 226 380              | 51,53%         |
| البنك الشعبي لمكناس                 | 12 932 212               | 6,39%          |
| البنك الشعبي لأكادير                | 20 964 575               | 10,37%         |
| البنك الشعبي لفاس                   | 6 720 831                | 3,32%          |
| البنك الشعبي للعيون                 | 12 709 899               | 6,28%          |
| البنك الشعبي لطنجة                  | 12 532 486               | 6,20%          |
| البنك الشعبي لمراكش                 | 12 920 282               | 6,39%          |
| البنك الشعبي للرباط                 | 12 786 124               | 6,32%          |
| البنك الشعبي للناظور                | 12 659 971               | 6,26%          |
| البنك الشعبي لوجدة                  | 1                        | 0,00%          |
| الخزينة العامة للمملكة              | 14 348 288               | 7,09%          |
| المستخدمون                          | 10 904 158               | 5,39%          |
| مجموعة BPCE المغرب                  | 9 427 452                | 4,66%          |
| الصندوق المهني المغربي للتقاعد      | 9 198 589                | 4,55%          |
| التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين | 4 393 690                | 2,17%          |
| التعاضدية المركزية المغربية للتأمين | 568 978                  | 0,28%          |
| تعاضدية التأمين الشعبي              | 4 682 718                | 2,32%          |
| سهام للتأمينات                      | 2 000 489                | 1,10%          |
| الصندوق المغربي للتقاعد             | 8 224 241                | 4,07%          |
| تأمين الوفاء                        | 3 520                    | 0,00%          |
| الملكية الوطنية للتأمين             | 1 682 882                | 0,83%          |
| النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد   | 11 092 510               | 5,48%          |
| مساهمون مختلفون                     | 21 448 896               | 10,60%         |
| أسهم مملوكة ذاتيا                   | 51 864                   | 0,03%          |
| <b>المجموع</b>                      | <b>202 254 656</b>       | <b>100,00%</b> |

\* تعاضدية التأمين الشعبي  
المصدر: البنك الشعبي المركزي

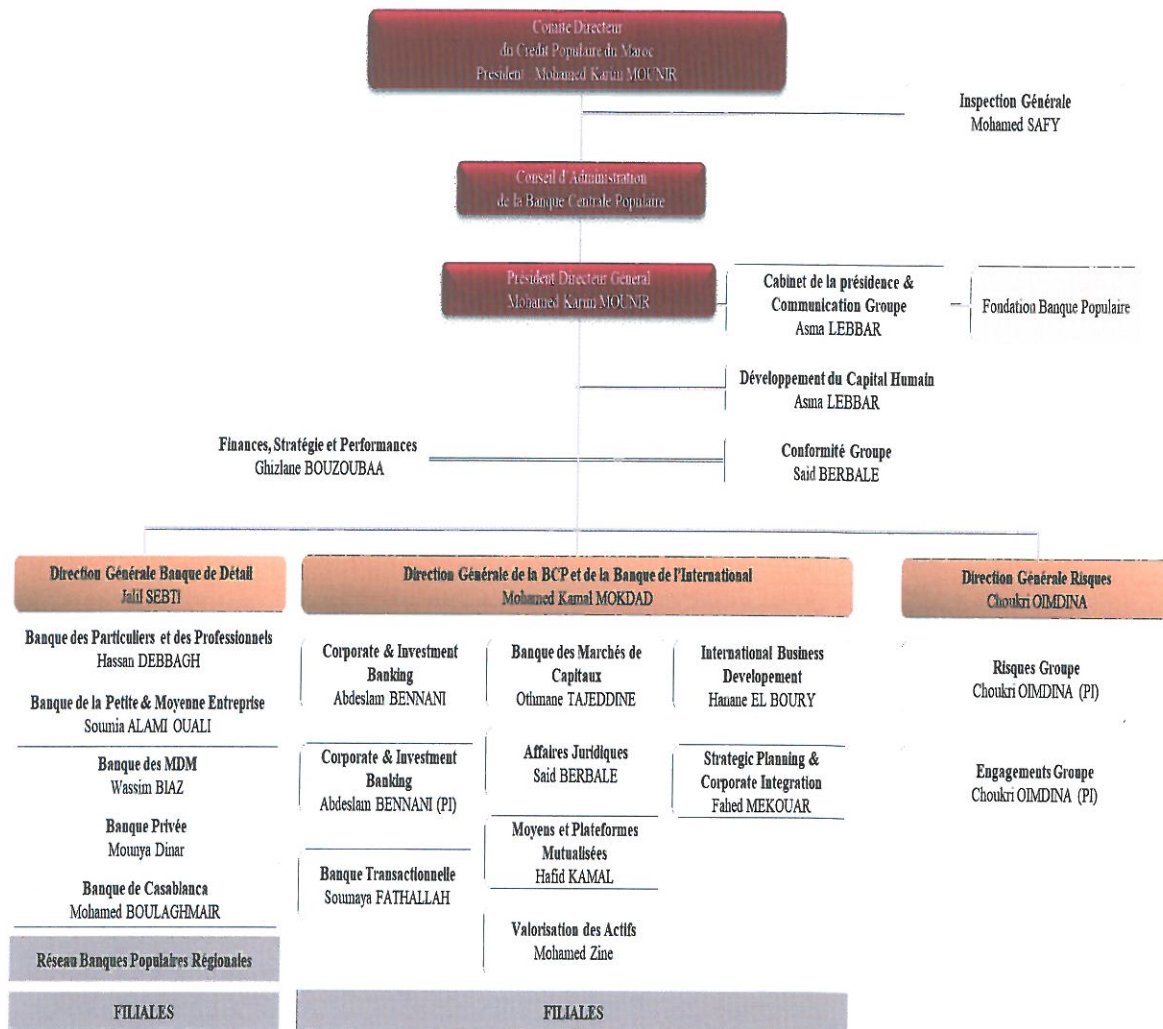
كل سهم يمنح صاحبها حق بسيط في التصويت.

وفقاً للمادة 17 من القانون 14ء77، كما تم تميمه وتعديله بواسطة القانون 12ء96، القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب. تمتلك البنوك الشعبية الجهوية على الأقل 51 ٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي. ولا يجوز لأي شخص معنوي أن يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، حصة تزيد عن 15 ٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي. لا يجوز لأي شخص طبيعي أن يمتلك حصة تزيد عن 5 ٪ من رأس مال البنك الشعبي المركزي.

عشية الموافقة على المنشور، لا يوجد هناك أي اتفاق بين مساهمي البنك الشعبي المركزي.

## 11.3 الهيكل التنظيمي القانوني

يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي المركزي إلى غاية 30 يونيو 2019 كما يلي :



## III. البيانات المالية

### III.1 الحصيللة الموطدة

#### الأصول

| يونيو<br>2019  | 2018           | يناير 2018     | 2017           | 2016           | بملايين الدراهم  |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|--|
| 15 826         | 15 195         | 11 056         | 11 157         | 14 702         | قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية             |
| 60 848         | 57 091         | 56 115         | 41 666         | 37 244         | أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة   |
| 50 011         | 46 353         | 41 666         |                |                | أصول مالية مملوكة لغاية المعاملات  |
| 10 837         | 10 738         | 14 449         |                |                | أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة                                      |
| 26 825         | 23 884         | 26 792         | 41 712         | 35 993         | أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية                                  |
| 21 911         | 19 287         | 22 710         |                |                | أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير .     |
| 4 914          | 4 597          | 4 083          |                |                | أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير . |
|                |                |                | 41 712         | 35 993         | أصول مالية متاحة للبيع   |
| 11 334         | 12 047         | 13 102         | 13 102         | 15 249         | سندات بالكلفة المهلكة  |
| 12 923         | 14 699         | 19 179         | 19 279         | 11 877         | القروض والديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتبرة في حكمها                |
| 247 085        | 244 228        | 224 644        | 228 709        | 213 853        | القروض والديون المطلوبة من الزبناء   |
| 1 579          | 1 209          | 1 092          | 1 092          | 1 131          | أصول الضريبة المستحقة  |
| 3 744          | 3 651          | 3 261          | 1 431          | 652            | أصول الضريبة المؤجلة   |
| 8 942          | 7 591          | 10 136         | 10 136         | 7 521          | حسابات التسوية وأصول أخرى  |
| 38             | 23             | 40             | 40             | 38             | المساهمات في شركات وفق طريقة حقوق الملكية  |
| 15 857         | 14 345         | 12 668         | 12 668         | 11 217         | أصول ثابتة ملموسة  |
| 1 091          | 1 114          | 1 014          | 1 014          | 907            | أصول ثابتة غير ملموسة  |
| 1 463          | 1 512          | 1 539          | 1 539          | 1 327          | فارق الامتلاك  |
| <b>407 555</b> | <b>396 590</b> | <b>380 638</b> | <b>383 545</b> | <b>351 711</b> | <b>مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية</b>                       |
| 884            | 1 303          | 845            | 845            | 539            | البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية                          |
| -              | -              | -              | -              | -              | الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة                                       |
| -              | -              | -              | -              | -              | أدوات مشتقة للتغطية  |
| 46 566         | 46 214         | 42 162         | 42 162         | 33 908         | ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها                                     |
| 285 550        | 283 348        | 273 475        | 273 475        | 259 738        | ديون تجاه الزبناء  |
| -              | -              | -              | -              | -              | ديون ممثلة بسند  |
| 3 667          | 3 678          | 706            | 706            | 133            | سندات الدين المصدرة  |
| 2 475          | 1 397          | 1 446          | 1 446          | 1 211          | خصوم الضريبة المستحقة  |
| 745            | 734            | 532            | 532            | 503            | خصوم الضريبة المؤجلة   |
| 9 398          | 5 305          | 7 310          | 7 310          | 7 171          | حسابات التسوية وخصوم أخرى  |
| 1 555          | 1 233          | 5 086          | 5 086          | 3 365          | المؤن التقنية لعقود التأمين  |
| 4 776          | 4 742          | 4 039          | 3 200          | 2 652          | مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات  |
| 3 231          | 3 229          | 3 656          | 3 656          | 3 215          | إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان                                  |
| 7 329          | 7 217          | 5 299          | 5 299          | 1 120          | ديون ثانوية  |
| 28 307         | 22 330         | 21 361         | 21 361         | 20 498         | رأس المال و احتياطات مرتبطة  |

|                |                |                |                |                |  |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|--|
| 11 265         | 12 491         | 11 225         | 13 681         | 12 405         | احتياطات موطدة   |
| 3 434          | 3 180          | 2 465          | 4 445          | 4 134          | - حصة المجموعة   |
| -              | -              | -              | -              | -              | - حصة البنوك الشعبية الجهوية                               |
| 7 831          | 9 311          | 8 760          | 9 236          | 8 271          | - حصة الأقليات   |
| -192           | -174           | 84             | 1 374          | 2 215          | أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة                  |
| -74            | -58            | 175            | 927            | 1 504          | - حصة المجموعة   |
| -              | -              | -              | -              | -              | - حصة البنوك الشعبية الجهوية                               |
| -118           | -116           | -92            | 447            | 711            | - حصة الأقليات   |
| 1 999          | 3 543          | 3 412          | 3 412          | 3 038          | النتيجة الصافية للسنة المالية                              |
| 1 641          | 2 943          | 2 843          | 2 843          | 2 643          | - حصة المجموعة   |
| -              | -              | -              | -              | -              | - حصة البنوك الشعبية الجهوية                               |
| 358            | 600            | 569            | 569            | 395            | - حصة الأقليات   |
| <b>407 555</b> | <b>396 590</b> | <b>380 638</b> | <b>383 545</b> | <b>351 711</b> | <b>مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية</b> |

المصدر: البنك الشعبي المركزي

## 1.2 الحساب الموطد للعائدات والتكاليف

| يونيو 2019   | يونيو 2018   | 2018          | 2017          | 2016          | بملايين الدراهم  |
|--------------|--------------|---------------|---------------|---------------|--|
| 8 092        | 7 947        | 15 933        | 15 457        | 14 971        | فوائد وعائدات مماثلة   |
| -2 608       | -2 442       | -4 892        | -5 021        | -4 564        | فوائد وتكاليف مماثلة   |
| <b>5 484</b> | <b>5 504</b> | <b>11 040</b> | <b>10 436</b> | <b>10 407</b> | هامش الفوائد   |
| 1 552        | 1 404        | 2 936         | 2 602         | 2 402         | عمولات محصلة   |
| -142         | -128         | -327          | -275          | -314          | عمولات مقدمة   |
| <b>1 410</b> | <b>1 276</b> | <b>2 609</b>  | <b>2 327</b>  | <b>2 088</b>  | هامش على العمولات  |
| 1 323        | 1 022        | 2 301         | 1 842         | 1 786         | أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة |
| 196          | 243          | 284           | 876           | 615           | أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع              |
| <b>1 519</b> | <b>1 265</b> | <b>2 585</b>  | <b>2 718</b>  | <b>2 401</b>  | نتيجة أنشطة السوق  |
| 862          | 816          | 1 712         | 5 493         | 3 964         | عائدات الأنشطة الأخرى  |
| -489         | -474         | -926          | -4 611        | -3 206        | تكاليف الأنشطة الأخرى  |
| <b>8 786</b> | <b>8 387</b> | <b>17 020</b> | <b>16 363</b> | <b>15 655</b> | العائد الصافي البنكي   |
| -3 743       | -3 820       | -7 857        | -7 438        | -7 014        | التكاليف العامة للاستغلال  |
| -662         | -509         | -1 026        | -954          | -869          | مخصصات للاهلاك ولتقصان قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة    |
| <b>4 381</b> | <b>4 058</b> | <b>8 137</b>  | <b>7 971</b>  | <b>7 771</b>  | النتيجة الإجمالية للاستغلال  |
| -1 379       | -1 246       | -3 154        | -3 091        | -3 323        | تكلفة المخاطرة   |
| <b>3 001</b> | <b>2 812</b> | <b>4 983</b>  | <b>4 881</b>  | <b>4 449</b>  | نتيجة الاستغلال  |
| -1           | -3           | -4            | 4             | 6             | حصة النتيجة الصافية محسوبة بطريقة حقوق الملكية                       |

|       |       |        |        |        |   |
|-------|-------|--------|--------|--------|---|
| -21   | 13    | 188    | -13    | 20     | أرباح أو خسائر صافية عن الأصول الأخرى           |
| -     | -     | -      | -      | -      | تغيرات قيم فوارق الامتلاك                       |
| 2 979 | 2 823 | 5 167  | 4 872  | 4 475  | النتيجة قبل احتساب الضرائب                      |
| -981  | -871  | -1 625 | -1 460 | -1 436 | ضرائب على الأرباح                               |
| 1 999 | 1 951 | 3 543  | 3 412  | 3 038  | النتيجة الصافية                                 |
| -     | -     | -      | -      | -      | النتيجة - حصة البنوك الشعبية الجهوية            |
| 358   | 396   | 600    | 569    | 395    | النتيجة خارج المجموعة                           |
| 1 641 | 1 556 | 2 943  | 2 843  | 2 643  | النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي |

المصدر: البنك الشعبي المركزي

## IV. المخاطر

### IV.1 المخاطر المتعلقة بالمصدر

#### IV.1.1 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسارة المترتبة عن تخلف مقترض عن سداد ديونه (سندات، سلفات بنكية، ديون تجارية...). وتتوزع هذه المخاطر على مخاطر التخلف عن الأداء الناتجة عن تقصير أو تأخير من طرف المقترض في سداد أصل الدين و/أو فوائده ومخاطر حول نسبة فائدة التحصيل في حالة التخلف عن السداد ومخاطر تراجع جودة محفظة الائتمان.

#### السياسة العامة للإئتمان

تهدف السياسة العامة لإدارة المخاطر الائتمانية، والتي اعتمدها البنك ووافقت عليها هيئاته الإدارية والتدبيرية، إلى تحديد إطار شامل للأنشطة التي من شأنها أن تولد مخاطر ائتمانية.

يتم تطبيق مبادئه لضمان التطور السليم لأنشطة المجموعة. تعتمد سياسة الائتمان على المبادئ التالية:

- توحيد إدارة مخاطر الائتمان على مستوى جميع مؤسسات البنك الشعبي المغربي؛
- الأمن التشغيلي والربحية؛
- تنوع المخاطر؛
- إدارة مخاطر الائتمان على مستوى جميع مؤسسات البنك الشعبي المغربي؛
- الاختيار الدقيق للملفات أثناء المنح؛
- إنشاء ملف لأي معاملة ائتمانية للشركات ومراجعتها مرة واحدة على الأقل في السنة؛
- تصنيف الشركات والمهنيين ودرجة منح القروض للأفراد؛
- الفصل بين وظائف مبيعات الائتمان ووظائف تقييم المخاطر والرقابة عليها؛
- جماعية القرارات التي أسفرت عن إنشاء لجان على جميع مستويات القطاع؛
- الكشف المسبق عن مخاطر تقصير الأطراف المقابلة؛
- الاستجابة في مجال الاسترداد.

يعتمد تنفيذ سياسة الائتمان على مجموعة تنظيمية داخلية شاملة تتوافق مع أفضل الممارسات في هذا المجال. وتغطي هذه السياسة عملية إدارة مخاطر الائتمان بأكملها، من خلال التعاميم والخطابات الدائرية والمعايير التي تحدد نطاق وشروط ممارسة أنشطة المخاطرة والرصد والرقابة.

### نظام اتخاذ القرار

يعتمد نظام اتخاذ القرار بالبنك على المبادئ التالية:

- تحليل الملفات من قبل الكيانات التجارية التي بادرت بالطلبات، وقراءة ثانية للمخاطر التي قدمتها مؤسسات الدراسة المضادة على مستوى البنوك الشعبية الجهوية والبنك المركزي الشعبي؛
- مكافحة المخاطر من خلال الدور الحاسم الذي تلعبه مؤسسات الدراسة المضادة في تمحيص الملفات وفي صنع القرار؛
- ممارسة الصلاحيات في إطار اللجان التي تعكس مدى صدق القرار؛
- مخطط مفوض متعدد الأبعاد مفوض يحقق التوافق بين مستوى المخاطر والمستوى المطلوب لاتخاذ القرار؛
- حدود الكفاءة التي وضعتها مجموعة من المستفيدين ذوي الصلة؛
- استبعاد الصلاحيات التي تتمتع بها البنوك الشعبية الجهوية من الائتمانات لصالح الأطراف ذات الصلة، مهما كانت مبالغها. والتي يتم عرضها على لجان الائتمان الداخلية التي عُقدت على مستوى البنك المركزي الشعبي؛
- فصل المهام بين الكيانات التجارية والمسؤولين عن تقييم ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان، سواء على مستوى البنوك الشعبية الجهوية والبنك المركزي الشعبي.

### منظومة تدبير مخاطر الائتمان

تقوم منظومة مراقبة وتدبير مخاطر الائتمان بالأساس على المحاور التالية:

- اتخاذ القرار بشكل جماعي ويتجسد من خلال إحداث لجان للقروض على كافة المستويات (اللجان الجهوية للقروض، لجنة القروض للبنك الشعبي المركزي: اللجنة الداخلية للقروض، لجنة تحصيل المخاطر الكبرى...)
- الفصل بين أشغال الهيئات التجارية وتلك المكلفة بتقييم وتتبع وتدبير المخاطر المرتبطة بالقروض؛
- تحديد اختصاصات وكيفيات تسيير جميع اللجان بواسطة دوريات.
- الرصد المسبق لمخاطر تخلف الأطراف المقابلة
- تنقيط المقاولات والمهنيين والتنقيط عند منح القروض للخواص
- التفاعل عند التحصيل.

وتم تحديد هذه المحاور ضمن إطار عام يستجيب للمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من طرف بنك المغرب. وداخل البنك الشعبي المركزي، تستجيب منظومة تدبير المخاطر ونظام المراقبة الداخلية كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة إلى تتبع مشخص للأنشطة المدرة للمخاطر. ويقوم هذا التتبع المنجز على كافة أصعدة البنك حول منظومة تشغيلية تتكون من ثلاثة عناصر:

- تقييم وتتبع مستقلين لجودة المخاطر،
- تتبع خاص للمخاطر الرئيسية ومخاطر التركيز،
- تتبع دائم وعن قرب للقروض الحساسة.

يتكامل هذا الجهاز تدريجيا مع إطار استساغة الخطر، بالارتكاز على بنية الحكامة الخاصة بنا، وثقافة تدبير المخاطر قوية الترسخ. يقدم الجهاز ملاحظات دورية إلى هيئات الإدارة والحكمة في البنك، مما يتيح له إعداد: سياسات ملائمة للتطور الهادف؛ التدابير التصحيحية لحماية مصالح البنك.

### نظام التنقيط الداخلي

لقد وضع البنك نظاما للتنقيط يتماشى مع المتطلبات التنظيمية من حيث الخدمة والاستعمال، قابل للتطبيق على كافة الأطراف المقابلة، سواء تعلق الأمر بدول ذات السيادة، ببنوك أو شركات. وتعد الشركات التي تشتغل في قطاع الإنعاش العقاري مؤهلة من

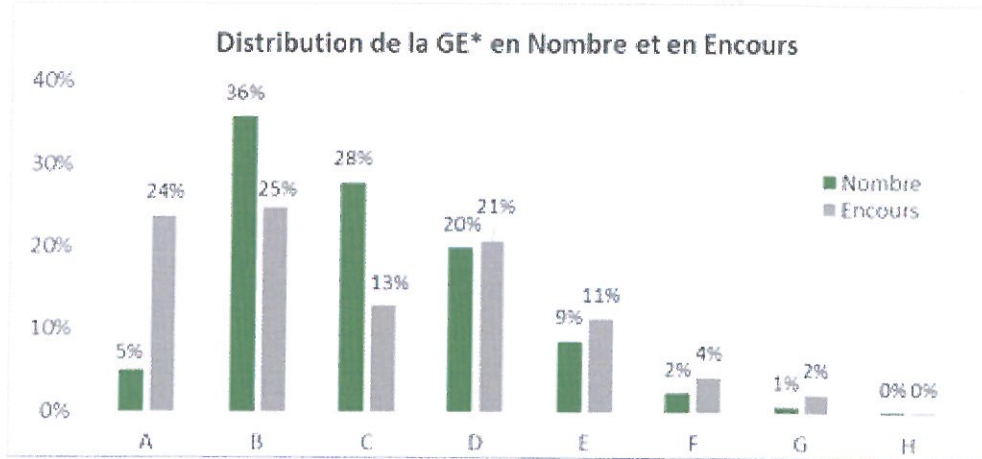
خلال تنقيط المشاريع. ويخضع الزبناء من الخواص للتنقيط عند منح القروض الاستهلاكية والعقارية. في انتظار نشر الأداة الجديدة المخصصة لتصنيف الأفراد.

يشكل نظام التنقيط محرك جهاز تدبير مخاطر الائتمان ويرتكز على سلسلة من النماذج تتلائم مع كل فئة من الأصول. كما يتجلى التنقيط في إعطاء نقطة لكل طرف مقابل حسب سلم داخلي. ويتم ربط كل درجة بمجال للتنقيط واحتمال للتخلف. وبشكل التنقيط أحد المعايير الأساسية لسياسة منح القروض. ويتم إعطاء النقطة في وقت تكوين ملف القرض، وتتم مراجعتها على الأقل مرة واحدة في السنة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا إيلاء الاهتمام للانسجام بين القرارات المتخذة والمستوى المقدر للمخاطر الذي تولده كل نقطة، وهي على سبيل المثال مختلف المعلومات النوعية والكمية التي تتضمنها الشبكة. يتم عرض فئات المخاطر التي يحتفظ بها البنك الشعبي المغربي ومعانيها في الجدول أدناه:

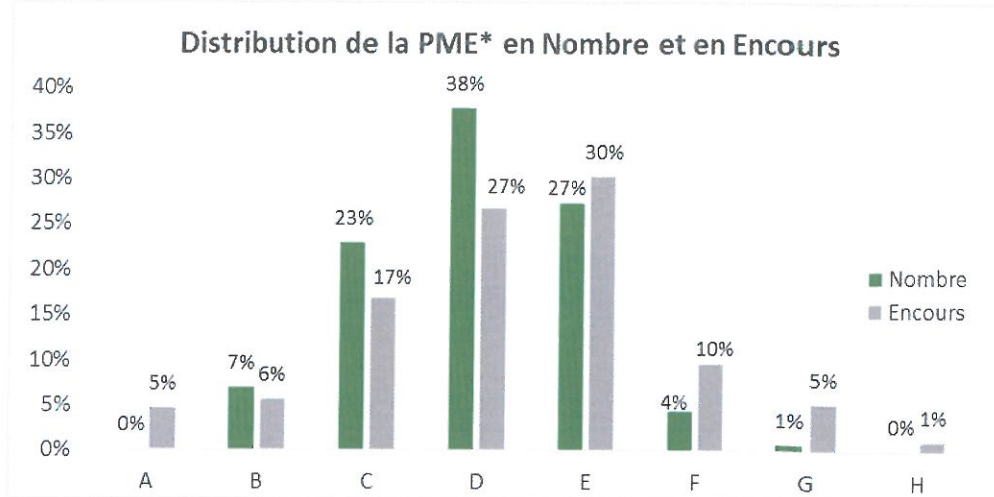
| ملاحظة   | وصف قصير | وصف مفصل   |
|----------|----------|--|
| <b>A</b> | ممتاز    | تطور ممتاز و / أو وضع ممتاز في القطاع، و / أو قدرة ديون مرتفعة للغاية، و / أو تتمتع الإدارة بسمعة متميزة طويلة.                        |
| <b>B</b> | جيد جدا  | تطور جيد للغاية لمؤشرات النشاط والربحية، و / أو وضع جيد على المستوى التجاري، و / أو قدرة الديون قوية، و / أو الإدارة تتمتع بسمعة طيبة. |
| <b>C</b> | جيد      | تطور جيد للنشاط و / أو الربحية و / أو ديون متواضعة و / أو سمعة الإدارة طيبة.   |
| <b>D</b> | حسن      | تطور طبيعي للنشاط و / أو الربحية و / أو ديون متوسطة و / أو سمعة الإدارة طيبة.  |
| <b>E</b> | متوسط    | تتمتع الأصول بجودة مرضية و / أو ديون متوسطة و / أو سمعة الإدارة طيبة و / أو يتمتع المقترض بمركز متوسط في القطاع.                       |
| <b>F</b> | مقبول    | أصول ذات جودة مقبولة، و / أو قدرة ديون ضئيلة أو معدومة، و / أو إدارة متوسطة.   |
| <b>G</b> | ضعيف     | ديون كبيرة، و / أو ضعف الإدارة، و / أو وضع ضعيف في القطاع.   |
| <b>H</b> | ضعيف جدا | وضع مالي هش للغاية، و / أو الديون الثقيلة، و / أو إدارة فوضوية، و / أو الوضع السيئ في القطاع ... إلخ                                   |

ويشكل التنقيط أيضا محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، من خلال تحليل المحفظة التي جرى تنقيطها وتطور توزيعها. وبالنسبة للأطراف المقابلة التي تعاني من تدهور جودة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يعد نظام التصنيف عنصرا أساسيا في عملية تقديم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة. علاوة على ذلك، وفي إطار أشغال الصيانة المستمرة لأداة تصنيف الشركات، حددت المجموعة سلسلة من الاختبارات لقياس فعالية نماذج التنقيط من حيث التمييز، وتوقع الفشل والاستقرار. ويتم إجراء هذه الاختبارات المعروفة باسم backtesting سنويا لضمان استمرارية نماذج التقييم، والقيام بإجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر. اعتبارا من 30 يونيو 2019، تم توزيع المحفظة المذكورة كما يلي:

#### توزيع المقابلة الكبرى\* من حيث العدد والجاري



\* المقاوله الكبرى: مقاوله يفوق رقم معاملاتها او يساوي 50 مليون درهم  
توزيع المقاوله الصغرى والمتوسطة\* من حيث العدد والجاري

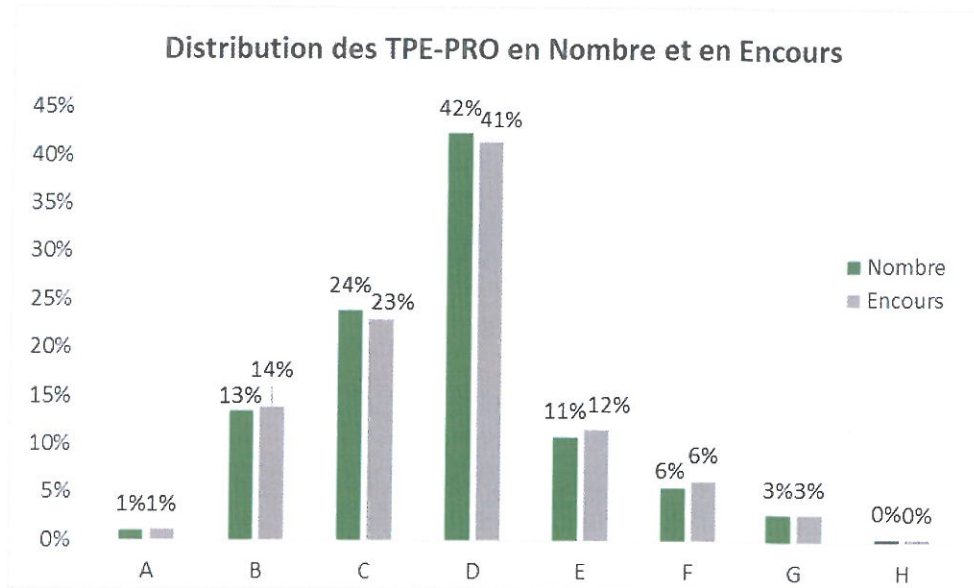


\* المقاوله الصغرى والمتوسطة: مقاوله يتراوح رقم معاملاتها بين 30 و 50 مليون درهم

يظهر تحليل محفظة قطاع المقاوله الصغرى والمتوسطة والمقاوله الكبرى توزيعا مطمئنا للمخاطر. بحيث تتركز المحفظة من حيث العدد والجاري على النقط المتراوحة بين الأصناف A و E.

ويتركز في النقط A و B و C من المقاولات الكبرى المصنفة من حيث العدد، مما يوافق 62% من الجاري في يونيو 2019. وبالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، تمثل الأصناف B و C و D و E من حيث العدد و 80% من حيث الجاري في يونيو 2019.

توزيع المقاوله الصغرى والمهنيين\* من حيث العدد والجاري



يظهر تحليل محفظة قطاع المقاوله الصغرى والمهنيين تركيزا في الصنفين B و E. مما يكشف عن مستوى متحكم فيه للمخاطر في هاتين الفئتين.

وتتركز في الصنفين B و E 90% من المقاولات الصغرى والمهنيين مع 90% من الجاري الإجمالي في هذه الفئة.

## منظومة تتبع مخاطر التركيز

- تشكل مخاطر التركيز موضوع تتبع دقيق من طرف البنك ليستجيب من جهة للقواعد الاحترازية التي تفرضها متطلبات قسم المخاطر ومن جهة أخرى ضمان التنوع اللازم لتخفيف المخاطر.
- وتم إنجاز منظومة تدبير وتتبع مخاطر التركيز حول العناصر التالية:
- إجراءات مراجعة المحفظة التي تركز على قاعدة من بيانات المخاطر تم إحداثها وإغناؤها باستمرار من طرف مختلف التطبيقات التي تمكن من رفع جميع المعلومات اللازمة لدراسة مجمعة لمحفظة معينة (قاعدة المجموعات والتعهدات، مركزيات الحصيلة الذاتية للبنك، قاعدة التنقيط...);
  - منظومة الحدود الفردية والقطاعية تشكل القواعد الأولى لمحيط استساغة المخاطر؛
  - اهتمام خاص بالتعهدات كلما تجاوز مستواها 5% من الأموال الذاتية للبنك؛
  - إجراءات دراسة 100 مخاطر الأولى بمعنى الطرف المقابل أو مجموعة الأطراف المقابلة المرتبطة.

| القروض بواسطة الدفع                              | ب % من الاستعمالات الإنتاجية للقروض الشعبي للمغرب (*) |
|--|---|
| 100 من المخاطر الأولى للقروض الشعبي للمغرب       | 69.8%   |
| الأطراف المقابلة المستوفية لتصريح بنك المغرب (*) | 40%   |

(\*) خارج الشركات التابعة

## مناهج مراجعة المحفظة

تشكل مراجعة المحفظة أكثر فأكثر أداة مهمة في منظومة مراقبة وتدبير مخاطر التركيز الكبرى. وتأتي لتكمل المناهج التقليدية للمراجعة لسنوية للملفات والتتبع الدائم للتعهدات، استنادا على معايير الاستعمال في مجال تقييم مخاطر الائتمان (معطيات خاصة بالقطاعات، العناصر الكمية والكيفية المتعلقة بالطرف المقابل ومجموعة الانتماء...).

ويهم تنقيط المحفظة مجموعة من الأصول يتم تجميعها حسب قطاع معين وحسب أصناف المخاطر ومستوى التعهدات... ومن خلال تحليل شامل ومتزامن لمحفظة معينة مما يسفر عن تصنيف منسجم للأطراف المقابلة وإجراء تحديد للحدود الفردية. ويسمح التناسق في الآراء بين الوظائف التجارية والمكلفة بالمخاطر للأجهزة العليا بالتوفر على الرؤية اللازمة لاتخاذ القرار لا سيما فيما يخص السياسة التجارية المعتمدة تجاه محفظة معينة (تطوير علاقات، تعزيز الضمانات...).

## منظومة استساغة مخاطر الائتمان

تواصل المجموعة بناء منظومتها لاستساغة مخاطر الائتمان. وإلى غاية اليوم، يتوفر النظام على:

**حدود التركيز القطاعي:** يرتكز هذا النهج الجديد على معايير نوعية وكمية ويجمع بين قياس درجة خسارة القطاعات مع إمكاناتها الإنمائية. منذ عام 2017، كان هذا النظام عنصرا مهما في عملية التخطيط حيث أنه يتيح تحديد الاتجاهات الاستراتيجية من حيث الحصص الإجمالية في السوق في قطاع / قطاع فرعي معين، بهدف ضمان تطوير مستهدف ومسيطر عليه. يتم تحديث حدود القطاع مرة واحدة في السنة. ويرافق رصدتهم مجموعة من التدابير تتم تبعا لمستوى الحد الذي تم التوصل إليه.

**حدود التركيز الفردي:** اعتمادا على منهجية مراجعة المحفظة، تشكل المخاطر الرئيسية للبنك موضوع تحليل مجمع يسمح بالقيام بتصنيف من خلال مستويات المخاطر. بناء على هذا التصنيف، ومن خلال إدماج معايير أخرى (طبيعة ومستوى النشاط، أموال ذاتية للطرف المقابل والبنك والحدود القطاعية...) ووضع حدود عبر مجموعات الأطراف المقابلة بعد مصادقة اللجان المختصة.

تجدر الإشارة إلى أن تعريف الحدود يتضمن عملية تفاوض مع مختلف الوظائف. وبالتالي يتم فحص نتائج النماذج المحددة مسبقا مع هذه الأخيرة لدمج أي مكون محتمل لا يصمم بواسطة الحسابات. تقدم المقترحات الناتجة عن هذه المناقشات إلى اللجان المناسبة لاتخاذ القرار والتحكيم.

تتم مراجعة الحدود سنويا. وهي قد تخضع لإعادة تقييم مخصصة في حالة حدوث تغيير كبير في ظروف السوق والتي قد تؤثر على تصور المخاطر أو تقييمها. تتم مراقبة الالتزام بالحدود بواسطة الوظائف المعنية من خلال أدوات الرصد والإبلاغ المناسبة. وقامت المجموعة كذلك بإطلاق مشروع **Risk Appetite Framework** الذي يهدف إلى نمذجة رأس المال الاقتصادي والربحية المعدلة حسب المخاطر وتحديد شهية المجموعة للمخاطر.

## تدابير تتبع القروض الحساسة

تهدف تدابير تتبع المخاطر الحساسة إلى تحديد بشكل قبلي للإشارات المتقدمة لتراجع مفترض في وضعية الزبناء بغية معالجة هذه الحالات بشكل سريع في الوقت الذي تكون فيه عمليات حماية مصالح البنك أكثر نجاعة وأقل تكلفة.

يتم تحديد وتتبع هذه الديون بشكل مشترك من طرف وظائف المخاطر والمحاور المهنية بوتيرة شهرية. وتتمثل التدابير الموضوعية في التبادل بشكل دائم مع مدبري العلاقة معلومات حول أي وضعية بغية الشروع في المفاوضات التي تفرض ذاتها من أجل تسوية مفترضة للدين؛ وتقيد الحالات التي لا تسجل تطورا مواتيا في Watch list بعد قرار اللجان المختصة. وتشكل هذه الأخيرة تمام كافة أنشطة المراقبة التي تشكل هي الأخرى موضوع تتبع من أجل تمكين البنك من الحفاظ في نفس الوقت على مؤهلات التحصيل. وفي مجال تكوين المؤن، تشكل Watch list عنصرا مهما سواء لأبعاد المؤن على أساس فردي وعلى أساس موطن. مما يتيح إحداث اتساق كامل بين نظام تدبير المخاطر ونظام التموين.

وتجدر الإشارة على ان دورية بنك المغرب رقم G/19 المتعلقة بتصنيف وتموين الديون هي قيد المراجعة من أجل إدماج الديون الحساسة. ويروم هذا المشروع للإصلاح الذي لم يتم نشر نصوصه بعد من طرف بنك المغرب :

- إلى ضمان تطبيق منسجم في مجال تحديد وتصنيف وتموين القروض الحساسة ضمن قطاع بنكي؛
- إدماج معايير جديدة في مجال التخلف عن الأداء ( تجاوزات، إعادة الهيكلة...)

### IV.1.2 مخاطر الدول

#### إجراءات مراقبة وتدبير مخاطر الدول

لموابكة التنمية المضبوطة للمجموعة على المستوى الدولي، يستفيد تدبير المخاطر من تعزيز شامل للأدوات والمناهج. فواصلت المجموعة تركيز أشغالها على ورشات مشروع التنسيق الذي يروم إحداث انسجام بين معايير المجموعة في مجال تدبير المخاطر والتحكم فيها. ولهذا الغرض، تم تحويل عدة ورشات لبرنامج شامل مع حكمة مناسبة للتأكد من تنفيذها الجيد.

#### إجراءات تدبير مخاطر الدول

تعتبر مخاطر الدول هي المخاطر المترتبة عن تأثير الظروف الاقتصادية أو المالية أو السياسية أو القانونية أو الاجتماعية لدولة ما على المصالح المالية للبنك. ولا تشكل طبيعة للمخاطر مختلفة عن المخاطر المتعلقة بالسوق أو الائتمان أو التشغيل ولكنها مجموعة مخاطر ناتجة عن هشاشة محيط سياسي واجتماعي وماكرواقتصادي ومالي خاص. وبحكم شرائه لعدة مساهمات، يتعرض البنك الشعبي المركزي لمخاطر في إفريقيا جنوب الصحراء على مستوى جودة الأصول فضلا عن عناصر محدودة لزيادة رأس المال.

وتقوم إجراءات قياس ومراقبة مخاطر الدول الموضوعية على المبادئ التالية :

- تنظيم خاص قادر على إجراء خيارات مهمة والقيام بالتحكيمات اللازمة
  - هندسة لاتخاذ القرارات وتفويض السلطة ( شركة تابعة، مجموعة قابضة، البنك الشعبي المركزي) سواء على مستوى منح القروض أو الاستثمار
  - لجان للمحافظ مختصة في تتبع ومراقبة الأطراف المقابلة والقطاعات الحساسة لكل شركة تابعة مع توجيه ممرکز على مستوى ABI والبنك الشعبي المركزي
  - وأخيرا مراجعة لمخاطر الدول إبان مختلف المجالس الإدارية ولجان التدقيق ومخاطر المجموعة.
- على الصعيد المنهجي، امتلكت المجموعة منظومة لتدبير مخاطر الدول تقوم على نمذج للتصنيف الداخلي يتيح قياس كم المخاطر في الدول انطلاقا من معطيات ومؤشرات اقتصادية ومالية وسياسية وتنظيمية. ويوزع هذا التصنيف على أربع فئات من المخاطر : مخاطر التخلف السيادية، مخاطر عدم التحويل، مخاطر الشركات المماثلة لمخاطر الأزمة الماكرواقتصادية العامة وكذلك مخاطر النظام البنكي. وبالنسبة لكل صنف من أصناف المخاطر، تميز التصنيفات بين مخاطر قصيرة الأمد ( أقل من 12 شهرا) والمخاطر متوسطة الأمد ( ما وراء 12 شهرا). وتشكل هذه النمادج للتقيد الداخلي عنصرا أساسيا ضمن منظومة تشكيل المؤونات للمجموعة.

ومن أجل تعزيز منظومة تدايير مخاطر الدول، أطلقت المجموعة في الربع الأخير 2019 مشروعا مهيكلا يروم تسطير الحدود عبر دول المخاطر وحسب الفئات الكبرى للمقترضين. وسيتم تسطير هذه الحدود تبعاً لمستوى مخاطر الدول (الناجمة عن نظام التصنيف الداخلي للدول) وتقبل المجموعة للمخاطر والمردودية.

#### إجراءات مراقبة الشركات الأجنبية التابعة للمجموعة

تمتلك المجموعة نظاماً لرفع وتجميع المخاطر على مستوى محلي ومركزي يمكن من تقييم مناطق المخاطر بغية وضع استراتيجيات التخفيف. ومكنت هذه الإجراءات التي تم تعزيزها في 2017-2018 من خلال وضع مناهج Watch list من ضمان تتبع صارم:

- لسمة المخاطر وجودة المحفظة لكل شركة تابعة ؛
- الديون الحساسة أو معلقة الأداء
- مخاطر التركيز الفردي والقطاعي.

#### IV.1.3 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسارة أو التعرض الخاص بمحفظة التداول. وتنتج هذه المخاطر عن نمو سلبي لمعايير السوق (معدل الصرف، نسبة الفائدة، أسعار سندات الملكية، تغيرات الأدوات المالية المشتقة).

وبغية تأطير والتحكم في مخاطر السوق، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تطابق المعايير الدولية في المجال. وترتكز هذه المنظومة على مبادئ توجيهية واضحة و سياسات ومساطر داخلية تتماشى و مستويات المخاطر المسموح بها وأهداف المردودية، وذلك بشكل يتلاءم مع الأموال الذاتية للبنك.

تسمح المبادئ التوجيهية لاستراتيجية مخاطر المجموعة ب:

- التحكم في مخاطر التعرضات
- تأمين تطور أنشطة السوق الخاصة بالمجموعة في إطار التوجهات الاستراتيجية للمخطط متوسط الأمد والمقتضيات التنظيمية،
- اعتماد أفضل الممارسات في مجال تدبير المخاطر بالنسبة لكافة أنشطة المجموعة.

#### سياسات ومساطر

تحدد سياسة تدبير مخاطر السوق الإطار العام لتدبير المخاطر المتعلقة بأنشطة السوق. وتتضمن وسط منظومة متجانسة كافة الأدوات والمناهج المتعلقة بتدبير المخاطر وكذا المبادئ والخطوط الرئيسية المعتمدة من طرف البنك من أجل توجيه تعرضها للمخاطر على صعيد أنشطة السوق. وترتكز هذه السياسة على ترسانة تنظيمية داخلية تشمل على العديد من الدوريات والمساطر والمعايير التي تؤطر اتخاذ مخاطر في أنشطة السوق.

وترتكز سياسة تدبير مخاطر السوق على:

- أدوار ومسؤوليات هيئات الحكامة والتدبير وكذا مهام الهيئات التشغيلية المعنية بتدبير مخاطر السوق
- تحديد ومراجعة حدود السوق
- مراجعة التعرضات والمخاطر
- مناهج قياس المخاطر وتأكيده نماذج التقييم
- أدوات التتبع والتقارير.

وتم تفعيل هذه السياسة من خلال دوريات وتدابير تنظم أنشطة السوق لاسيما:

- تدابير الفصل بين محافظ أنشطة التداول وتلك التي تكتسي طابعاً بنكياً، طبقاً لتعليمات الدوريات 26/G/2007 و 8/G/2010 المتعلقة بحساب المتطلبات على صعيد الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق؛
- نظام لتفويض السلطة تؤطر الاختصاصات المخولة لمسؤولي أنشطة السوق بغية
  - تأمين العمليات والحد من المخاطر
  - التقيد بالقوانين البنكية في مجال المراقبة الداخلية والتدبير الاحترازي
  - تحسين مسارات اتخاذ القرار

## ○ تحسين المردودية.

- سياسة لتدبير المنتجات المشتقة التي تصف مسار إطلاق وتتبع وتدبير المنتجات المشتقة. وتؤطر بالتالي الصلاحيات المفوضة لمختلف الوظائف المتدخلة في هذا المسار والحدود الرئيسية التي يخضع لها هذا النشاط.

## الفاعلون والهيئات المعنية بتدبير مخاطر السوق

- يتم التحكم في مخاطر السوق من خلال أجهزة خاصة للحكمة يدعمها الفاعلون الآتيون " بنك الأسواق " : يشكل الخط الأول للمراقبة الذاتية. في مجال المخاطر، تتضمن اختصاصاته :
- اقتراح حدود للمخاطر بالنسبة لكل محفظة من المحافظ تحت التدبير تبعاً لأهداف المردودية وتقبل المخاطر. وتعرض حدود المخاطر المذكورة بعد تحليلها وقياسها من طرف وظيفة تدبير المخاطر على لجنة التدبير الشامل للمخاطر بالمجموعة من أجل المصادقة ؛
  - عرض من أجل المصادقة تبعاً لتدابير تفويض الصلاحيات المنظم بدورية داخلية للمعاملات التي تتجاوز مستوى اختصاصه.
  - الوظائف الأمامية " : تجري مراقبة من مستوى أول وتمارس يوميا عمليات تتبع بكل استقلالية مقارنة مع مستخدمي أنشطة السوق. وتتجلى أهم اختصاصاتها في :

- تتبع ومراقبة عمليات السوق ( تحيين المعطيات وتتبع الوضعيات ومطابقة العمليات وتحليل وتصحيح الفوارق ) ؛
- تحليل نتائج أنشطة السوق : تقارب وتسوية وتتبع الأرباح والخسائر ؛
- تتبع المخاطر : مراقبة الحدود وتحليل وتتبع عمليات التغطية ؛
- تحسين وتطوير وسائل المعالجة ( مشاركة ومواكبة خلال تطوير نظم المعلومات ومنتجات جديدة و مراجع و داخلية و مساطر التدبير).
- " مخاطر السوق " : تحدد مناهج قياس المخاطر وتضع الحدود وتضمن تتبع كافة أنشطة السوق للبنك. وتتولى هذه الوظيفة المراقبة من المستوى الثاني . وتتمثل أهم مهامها في :
- صياغة وتطوير وتنظيم آليات تدبير مخاطر السوق
- تحديد مناهج قياس المخاطر وتسطير الحدود
- ضمان تتبع الوضعيات والحدود والمخاطر المترتبة عن أنشطة السوق
- ضمان تطوير وتحسين أدوات ونظم قياس المخاطر
- تقديم تقارير تنظيمية وداخلية موجهة للسلطات التنظيمية ولمختلف لجان وأجهزة حكمة المجموعة.

## " مخاطر الطرف المقابل "

تدخل على مستوى الجوانب المنهجية المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل المتعلقة بأنشطة السوق ، من خلال تصميم ووضع معايير المجموعة في المجال.

## إجراءات تدبير وتتبع مخاطر السوق

- بغية تأطير مخاطر أنشطة السوق وضمان مراقبتها، تنظم إجراءات تدبير مخاطر السوق المعتمدة من طرف البنك حول المحاور التالية :
- آليات للحكمة تضمن تنظيماً واضحاً يضمن تقاسماً محدداً للمسؤوليات ويضمن استقلالية بين المستخدمين المكلفين بالتشغيل وأجهزة تدبير ومراقبة المخاطر ؛
  - نشاط التوجيه والتحكم بين مختلف أنشطة السوق عبر لجنة التوظيف ؛
  - نظام لتفويض السلطة يحدد مناهج الطلب و تأكيد الحدود والترخيص بالتجاوزات ؛
  - نشاط تتبع ومراقبة مؤشرات المخاطر من طرف هيئات وأجهزة مراقبة مخاطر السوق ؛
  - مجموعة من آليات تدبير ومراقبة مخاطر السوق

## تدابير الحدود

تجسدت تدابير الحدود المنظمة لأنشطة السوق من خلال حدود داخلية تؤطر المخاطر المرتبطة بمحفظة التداول، لا سيما حدود السوق وحدود المعاملة وحدود الطرف المقابل.

ويتمثل نظام حدود السوق في تحديد تقبل لمخاطر السوق ابتداء من القدرة على اتخاذ المخاطر مع مراعاة الرأسمال المتاح وهدف الملاءة. ويتم تفعيل هذا المستوى الأقصى لتقبل المخاطر عبر أغلفة مرخص بها من مخاطر السوق يتم رصدها لكل منتج أو قسم للأصول تبعا لسلم تخصيص أغلفة الخسارة الذي يقوم على تدابير للأداء مناسبة للمخاطر. وتتجسد أغلفة الخسارة من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر الإجمالية وحسب المحافظ التي يتم استكمالها بحدود وقف الخسارة وحدود الحساسيات الملائمة لكل صنف من المنتوجات. ويراعي تعريف هذه الحدود أحجام المحافظ والأزمات التاريخية لمعايير السوق المسجلة في فترات التقلبات الكبيرة. ويمثل نظام حدود المعاملة تفويضات الصلاحيات على مستوى مبالغ المعاملات المعالجة تبعا لطبيعة الأدوات المرخص بها وتراتبية المتدخلين في وظيفة أنشطة السوق. وتهم حدود الطرف المقابل مخاطر التعرض على الأطراف المقابلة البنكية. وتحدد هذه الحدود اعتمادا سواء على نموذج خبرة عبر تحليل معطيات كمية ونوعية للأطراف المقابلة أو عبر تقييم وكالات التصنيف أو على نموذج إحصائي ذي متغيرات كمية إلى جانب عنصر مخاطر الدول. من ناحية أخرى، تقوم تدابير حدود السوق والمعاملة على شبكة من تفويض السلط تسطر الحدود حسب الأدوات والأسواق والمتدخلين. ويتم تأطير تدابير تجديد الحدود وتديير الاستثناءات من خلال دورية داخلية.

### نظام تتبع مؤشرات المخاطر.

يتم تتبع مخاطر السوق بشكل يومي من طرف الوظائف الوسطى وتديير المخاطر. وتضمن لجنة تديير المخاطر بالمجموعة عبر تقارير تصدر كل شهرين لمستويات التعرض والمردوديات ومخاطر مرتبطة بأنشطة السوق، احترام المتطلبات التنظيمية والمطابقة مع تدابير الحدود. وتتضمن هذه التقارير أيضا تحليل حساسية المحافظ وعمليات المحاكاة في حالة سيناريوهات قصوى تراعي بنية المحافظ والارتباطات بين مختلف عناصر المخاطر.

علاوة على التقارير التنظيمية، يكتسي نظام تقارير المخاطر للبنك شكلين :

- تقارير داخلية تتعلق بمنهج مراقبة وتديير مخاطر السوق التي تتضمن مؤشرات للمخاطر في كل قطاع ؛
- تقارير داخلية متعلقة بمراقبة وتديير مخاطر السوق موجهة للجنة تديير مخاطر المجموعة التي تنعقد كل شهرين وللجان المنتهقة عن أجهزة الحكامة. ويقوم إعداد التقارير المهيكل حسب أصناف الأصول وبشكل دقيق على مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر وعلى تدابير تلقائية لحساسيات المحافظ لمختلف معايير السوق. وتحدد تطور التعرضات ومؤشرات المخاطر في السنة المنصرمة مع تركيز يومي على الأشهر الثلاثة الأخيرة. وتتم مقارنة مؤشرات المخاطر على غرار تدابير الوضعيات مع الحدود الداخلية المسطرة مسبقا.

### أدوات تتبع وتديير المخاطر

يعتمد تقييم البنك لمخاطر السوق على الجمع بين مجموعتين من التدابير التي تمكن من تكميم المخاطر الافتراضية: حساب القيمة المعرضة للمخاطر من جهة، واستخدام تدابير الحساسية وسيناريوهات الضغط من جهة أخرى. تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر الخسارة القصوى المفترضة التي يمكن أن تتكبدها محفظة جراء تحركات سلبية لمعايير السوق، لمدة محددة وعلى مستوى نطاق ثقة معين. يعتمد البنك نطاق ثقة نسبته 99% مع أفق يوم واحد، بالاعتماد على سنتين من المعطيات المسجلة. وهو ما يمكن من تتبع، كل يوم بيومه، مخاطر السوق التي يتخذها البنك فيما يخص أنشطة التجارة في ظروف السوق العادية. إن الطريقة المعتمدة في حساب القيمة المعرضة للمخاطر هي تلك المرتبطة بنموذج تاريخي يرتكز على سيناريوهات تاريخية لعوامل المخاطر المرتبطة بمحفظة التداول. يأخذ هذا النموذج ضمنا بعين الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل المخاطر. وتحسب القيمة المعرضة للمخاطر الشاملة بالنسبة لمجموع أنشطة التفاوض، حسب طبيعة الأداة وحسب صنف عوامل المخاطر.

واستكمالا لمؤشر القيمة المعرضة للمخاطر، تدرج المجموعة في منظومتها الخاصة بالمراقبة تحاليل وحدود للحساسية. وبه يتم تقدير التأثيرات من حيث الأرباح والخسائر انطلاقا من سيناريوهات معيارية أو سيناريوهات ضغط، وذلك بالنسبة لمحفظة البنك برمتها. ويتم اختيار هذه السيناريوهات من ضمن ثلاث فئات وهي: سيناريوهات مثبتة سابقة وسيناريوهات افتراضية وسيناريوهات معاكسة.

ومن أهم السيناريوهات المعتمدة نذكر :

- تغير أسعار الفائدة ب  $\pm 1$  نقطة أساس،  $\pm 10$  نقطة أساس،  $\pm 25$  نقطة أساس،  $\pm 50$  نقطة أساس،  $\pm 100$  نقطة أساس، ( أزمات إجمالية وحسب أخطر الآجال ) ؛
- تغير أقصى لأسعار الفائدة بمئتي نقطة أساس ؛
- تغير أسعار الصرف ب  $\pm 1$  نقطة أساس و 5% مع مراعاة الارتباط بين اليورو والدولار في تشكيل سلة الدرهم.

■ تغيرات قصوى محتسبة بناء على سجل تاريخي لأسعار الفائدة وأسعار مختلف العملات ومؤشر مازي

### تطور التعرضات وسمة المخاطر

إلى غاية متم يونيو 2019، بلغ الجاري الإجمالي العام لمحفظة التداول 101,4 مليون درهم من ضمنه 48% موظف مباشرة في سندات الاقتراض أو عبر هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و 24% في أنشطة الصرف. وتقدر القيمة المعرضة للمخاطر ( 1 - يوم واحد بنسبة 99% ) خارج تأثير التنوع بين المحافظ ب 65 مليون درهم أي 0,1% من القيمة السوقية لمحفظة التداول خارج عمليات التغطية والتمويل التي ارتفعت إلى 63,8 مليون درهم برسم النصف الأول لسنة 2019.

وتركز القيمة المعرضة للمخاطر أساسا على محفظة سندات الاقتراض وسندات الملكية وثنائيا على عملية الصرف لأجل وعمليات خزينة العملات ومشتقات الصرف. ويتعلق الأمر بحجم هذه المحافظ وقوة تقلبات عناصر المخاطر التي تشكلها ووزنها مقارنة مع العناصر الأخرى في محفظة التداول.

واتبع مستوى القيمة المعرضة للمخاطر توجهها تنازليا طيلة النصف الأول من سنة 2019 ارتباطا بالأساس مع انخفاض تقلب معايير السوق وبالأخص أسعار فائدة الدرهم وانخفاض استحقاق محفظة السندات الإجمالية. وتمثل الأشكال البيانية التالية إلى غاية متم يونيو 2019 بنية محفظة تداول البنك ومساهمة كل صنف من المخاطر في القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر.

### قطاع الصرف

بلغ جاري الصرف لأجل 10,3 مليون درهم مع متم يونيو 2019 أي بارتفاع حوالي 1,4 مليون درهم مقارنة مع مارس 2019 وبارتفاع بحوالي 9,8 مليون درهم مقارنة مع متم دجنبر 2018 . وانخفضت وضعية الصرف خلال الربع الأخير لسنة 2018 . واستمر هذا الانخفاض خلال الربع الأول لسنة 2019 ليسجل وضعية " قصيرة" مع متم يونيو قدرها 3,4 مليون درهم. وقلصت قاعة الأسواق المالية من وضعية الصرف للوقاية من أي ارتفاع محتمل للدرهم مقابل اليورو والدولار نتيجة أحداث خارجية تؤثر على سيولة أسواق الصرف. وبلغت القيمة المقدرة للمخاطر لنشاط تداول الصرف خارج تأثير التنوع 10,36 مليون درهم مع متم يونيو 2019

### قطاع السندات

سجل جاري السندات المحلي منحي تصاعديا خلال النصف الأول لسنة 2019 ليبليغ 48 مليون درهم مع متم يونيو 2019 مع التقليل من التعرض للمخاطر على مستوى الحساسية المتوسطة. وارتفعت القيمة المقدرة للمخاطر لمحفظة تداول السندات المحلية والدولية إلى 31 مليون درهم مع متم يونيو 2019 بانخفاض نسبته 45% مقارنة مع قيمتها في متم مارس 2019 ( 56,8 مليون درهم).

### قطاع الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتنوعة

بلغ جاري محفظة الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتنوعة 3,2 مليون درهم مع متم يونيو 2019 مع قيمة مقدرة للمخاطر تصل إلى 20,7 مليون درهم.

### IV.1.4 مخاطر تدبير الأصول والخصوم

تهدف استراتيجية تدبير المخاطر العامة للنسب والسيولة إلى التحكم في المخاطر كما تنص على ذلك المناهج التطويرية التي تعتمدها المجموعة. وتقوم هذه الاستراتيجية على المبادئ الرئيسية التالية:

- توجيه الأنشطة التنموية في مخطط متوسط الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر النسبة والسيولة.
- الحفاظ على بنية قارة ومتنوعة لودائع المجموعة مع التحكم في المؤهلات التنموية للتعهدات
- التحسين التدريجي للفارق الإجمالي بين النسب، بغية الحفاظ على نوع من التوازن بين مختلف الأنشطة من حيث المستوى المقدر للمخاطرة فيما يخص النسب والسيولة.
- تطوير الأصول ذات النسب المتغيرة من أجل تحصين جزء من الحصيلة إثر تطور غير ملائم لأسعار الفائدة.

### المخاطر العامة لنسب الفائدة

تمثل المخاطر الإجمالية للنسب الخسارة الناتجة عن التطور السلبي لأسعار الفائدة على مستوى حصيلة البنك الكلية بالنظر إلى قدرتها على تحويل الادخار والموارد إلى تشغيلات منتجة.

يعتبر تحليل المخاطر الإجمالية للنسب معقداً، بسبب ضرورة تكوين افتراضات تتعلق بسلوك المودعين بخصوص آجال الودائع المستردة تعاقدياً تحت الطلب وعلى مستوى الأصول والخصوم غير الحساسة إزاء سعر الفائدة بشكل مباشر. عندما تكون الخصائص السلوكية لمنتج مختلفة عن خصائصه التعاقدية، يتم تقييم الخصائص السلوكية من أجل تحديد مخاطر سعر الفائدة الحقيقية الكامنة.

يتم إجراء عمليات تقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطر الإجمالية للنسب على النحو التالي:

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عند حصر البيانات التركيبية
  - كإجراء مساندة لعمليات التخطيط (مرحلة بيان التوجهات الاستراتيجية ومرحلة تحديد إطار المخطط المالي المتوسط الأمد)، باعتبارها إجراء للمصادقة النهائية على المخطط المتوسط الأمد.
  - بمناسبة تغيرات مهمة في جداول التسعيرات من أجل تقييم التأثيرات.
- ترتكز آليات المراقبة على:**

- منهجية للتقييم تقوم على مقارنة الفوارق. تتم ترجمة ذلك من خلال تصنيف الموجودات والمطلوبات حسب نوع الاستحقاق ومعدل الفائدة (ثابت ومتغير) مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المدة المتبقية والوضع المستقبلي (مقارنة توقعية في أفق 3 سنوات ووفق افتراضات المخطط المتوسط الأمد).
- نظام إعداد تقارير كل ثلاثة أشهر ترفع إلى لجنة تدبير المخاطر حول مستويات التعرض للمخاطر، واختبارات الضغط حول تأثير ذلك على العائد الصافي البنكي وعلى الأموال الذاتية، وكذا النمو التوقعي للنسب الاحترازية.
- نظام حدود يراعي تأثيرات المخاطر على العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية، يهدف التدبير الكلي للنسب، من خلال هذه التدابير إلى زيادة تأثير النسب على الربح وعلى الأموال الذاتية بالارتكاز على حساب الفوارق.

تطور مؤشرات المخاطر تعتبر سمة المخاطر قصيرة الأمد إلى غاية متم يونيو 2019 هي نفسها تقريبا في دجنبر 2018 بيد أن الخصوم قصيرة الأمد سجلت تراجعاً طفيفاً بالنظر للجوء أقل لتمويل السوق النقدية (لأجل قصير جداً) ولانخفاض الودائع لأجل. وتعتبر أهم التغييرات التي لها أثر على مخاطر النسب كما يلي:

ارتفاع مبلغ الاحتياطي النقدي بـ 1,4 مليار درهم

ارتفاع سندات الخزينة بمبلغ 1,6 مليار درهم

انخفاض الودائع لأجل وسندات الخزينة التي تقل مدتها المتبقية عن سنة (أي - 3,9 مليون درهم)

في حالة تغير النسب بـ 100 نقطة أساس، يتغير الربح بـ 160 مليون درهم مقابل 198 مليون درهم في دجنبر 2018. تجدر الإشارة إلى أن حساسية الأرباح لتغير النسب تبقى أقل من حدود أهداف مخاطر المجموعة.

ويمثل الجدول التالي التأثير المفترض لتغير في النسب بـ 100 نقطة أساس لمدة 12 شهراً على الدخل الصافي للفوائد والقيمة الاقتصادية للبنك في دجنبر 2018 ويونيو 2019. ويمثل تأثير تغير مماثل أقل من 2% من العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية التنظيمية

| 30/06/2019 | 31/12/2018 |   |
|------------|------------|---|
|            | 198        | التأثير على الربح (بملايين الدراهم)                         |
| 1,36%      | 1,69%      | مقارنة مع العائد الصافي البنكي                              |
| 61         | 83         | التأثير على القيمة الاقتصادية في أجل قصير (بملايين الدراهم) |
| 0,25%      | 0,18%      | مقارنة مع الأموال الذاتية التنظيمية                         |

مخاطر السيولة

يمكن أن تنجم هذه المخاطر عن بنية الحصيلة بفعل الفوارق بين الاستحقاقات الفعلية لعناصر الأصول والخصوم واحتياجات تمويل الأنشطة المستقبلية وسلوك الزبناء أو بفعل اختلال مفترض في الأسواق أو في الظرفية الاقتصادية.

يهدف تدبير مخاطر السيولة إلى ضمان الاستفادة من الأموال الضرورية بقصد أداء التعهدات المالية عند حلول أجل استحقاقها. ويتم تدبير هذه المخاطر عبر الحفاظ على مستوى كاف من السندات السائلة وتمويل بأموال قارة ومتنوعة. وتتكون محفظة السندات في غالبيتها من سندات الخزينة وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وبدرجة أقل من الوضعيات على الأسهم السائلة .

يرتكز تدبير السيولة على:

- تتبع مختلف نسب السيولة حسب المقتضيات الداخلية وتلك المترتبة عن القوانين
- إعداد جدول استحقاق للسيولة يقوم على مختلف السيناريوهات الديناميكية وعلى أفق خطط الأمد المتوسط. إضافة إلى إعداد جدول للسيولة الساكنة يقدم معلومات حول حالة سيولة البنك على الأمدين المتوسط والطويل.
- تتبع محفظة الاستثمار وإعداد إسقاطات تدفقات الخزينة.
- المحافظة على تشكيلة متنوعة لمصادر التمويل ومتابعة تركيز الودائع حسب نوعية المنتج والمقابل مع القيام بتتبع منتظم لتجمع أكبر عشر مودعين.
- الحفاظ على علاقات متميزة مع المؤسسات المستثمرة والشركات الكبرى.

وتشكل الودائع عند الطلب للزبناء ( حسابات جارية وحسابات الادخار) حصة مهمة للتمويل العام للمجموعة والذي أظهر استقراره مع تعاقب السنين. علاوة على ذلك، تواصل برنامج افتتاح الوكالات في سنة 2017 و من المرتقب استمراره طيلة مدة المخطط متوسط الأمد، مما يعزز وتيرة جمع ودائع الزبناء. من ناحية أخرى، يعتبر البنك الشعبي المركزي متدخلا مهما في الأسواق النقدية وللسندات عن طريق أنشطته في الأسواق. وتسمح وضعية البنك الشعبي المركزي باللجوء على الأجل القصير لعمليات الحفظ لدى بنك المغرب والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

تعتمد المجموعة على سياسة تدبير مخاطر إعادة التمويل القابلة للتطبيق في ظل ظروف السوق العادية ولكن أيضًا في حالة حدوث أزمة سيولة. تحدد هذه السياسة آليات المراقبة وكذلك البدائل لتخفيف مخاطر إعادة التمويل في حالة حدوث أزمة سيولة طويلة. تشكل ودائع الزبناء (الحسابات الجارية وحسابات التوفير) جزءًا كبيرًا من التمويل الإجمالي للمجموعة، والذي أثبت أنه مستقر على مر السنين.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الشعبي المركزي فاعلا مهمًا في أسواق المال والسندات من خلال أنشطة السوق. يسمح له مركزه باللجوء إلى معاملات إعادة شراء قصيرة الأجل مع بنك المغرب والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

#### تطور مؤشرات المخاطر

عند متم يونيو 2019، بلغ إجمالي أصول القرض الشعبي للمغرب 335 مليار درهم مقابل 329 مليار درهم في دجنبر 2018، بزيادة قدرها 1.8٪.

في يونيو 2019 ومقارنة بشهر دجنبر 2018، تمثل الاستعمالات التي سيتم إعادة تمويلها نقدًا حوالي 8 مليارات درهم. ويتعلق الأمر بقروض الزبناء (+1.6 مليار درهم) والقروض المالية (+2.6 مليار درهم) ومحفظة الأوراق المالية التجارية والاستثمارية (+4.3 مليار درهم). تم إعادة تمويل هذه المبالغ بواسطة:

- انخفاض في القروض النقدية (+2.5 مليار درهم)؛
- انخفاض في سندات الاستثمار (+0.7 مليار درهم)؛
- زيادة في الأموال الذاتية (+3.9 مليار درهم)؛
- عمليات مختلفة (+0.7 مليار درهم).

لا يزال وضع السيولة للبنك مريحًا، كما يتضح من مستوى LCR في نهاية يونيو 2019 (122٪) وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي.

شهدت موارد القرض الشعبي للمغرب التي تم جمعها من الزبناء استقرارا بنحو 243 مليار درهم بين دجنبر 2018 ويونيو 2019. ويرجع هذا الوضع إلى التطورات التالية:

- الزيادة في ودائع الطلب غير المدفوعة (+4.3 مليار درهم) وحسابات الدفتر (+0.6 مليار درهم)؛

- انخفاض الودائع لأجل بشكل رئيسي للشركات (-3.9 مليار درهم) والحسابات الأخرى المستحقة الدفع (-1.2 مليار درهم)
- ونتج عن ذلك تحسن في هيكل الموارد مع حصة من الموارد بدون مكافأة من 66% في دجنبر 2018 إلى 67% في يونيو 2019. بلغ معامل تحول المجموعة 88.7% في يونيو 2019 مقارنة بـ 87.7% في دجنبر 2018 (زيادة قدرها نقطة واحدة) بسبب زيادة القروض التي تفوق الودائع.

#### IV.1.5 المخاطر التشغيلية و خطة استثمارية النشاط

##### منظومة تدبير مخاطر التشغيل

يتم تعريف مخاطر التشغيل بكونها مخاطر التعرض لضرر محتمل يرجع لعدم توافق أو لخلل يعزى للمساطر، للأشخاص، للأنظمة أو للأحداث الخارجية. هذا التعريف الخاص بمخاطر التشغيل يشمل المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

بعيدا عن المتطلبات التنظيمية لتوزيع الأموال الذاتية فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، تهدف الآليات التي تم وضعها إلى تنفيذ توصيات بنك المغرب بشكل أفضل والممارسات الموصى بها في اتفاقات بازل II وبصفة عامة، فهي تندرج في نظام تحسين مستمر:

- تجميع المعطيات على المخاطر (المحتملة) و/أو الحوادث (المثبتة)؛
- تحليل هذه المخاطر و/أو الحوادث وتقييم نتائجها المالية؛
- دعم الأعمال التجارية في وضع خطط عمل وتدابير وقائية و / أو تصحيحية من أجل خفض التأثيرات واحتمال وقوع أحداث المخاطر؛
- التوفر على أدوات التوجيه ومؤشرات المخاطر التي تعكس التعرض للمخاطر التشغيلية.

##### تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل

يتمحور تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل على مستوى المجموعة حول:

- الوظيفة المركزية على مستوى البنك الشعبي المركزي التي يتكلف بتصميم وقيادة الأدوات المنهجية والمعلوماتية وفي الوقت نفسه ضمان التوعية، والتكوين، والمساعدة لمختلف الجهات المعنية؛
- مسير للمخاطر على مستوى البنوك الجهوية، تناط بهم مهمة ضمان التناوب على الوظيفة المركزية على مستوى البنوك الشعبية الجهوية؛
- مراسلون على مستوى الشركات التابعة للبنك الشعبي والذين يعملون على ضمان تنفيذ منهجية ووسائل مخاطر التشغيل بتنسيق مع الآلية المعتمدة داخل المجموعة؛
- مراسلون يتم تعيينهم حسب المهنة في إطار مساطر تحصيل الخسائر. وتمثل مهمتهم في تحديد خسائر التشغيل وتأريخها ضمن منظومة تدبير المخاطر المشتركة بين جميع وكالات البنك الشعبي وبعض فروعها.

##### خارطة المخاطر

تعتمد هذه المقاربة على مناهج مرجعية داخلية. من خلال ورشات مع الخبراء المهنيين، يتم تحديد ووصف أحداث المخاطر.

ويتم بعد ذلك تقييم هذه الأحداث وفق معيارين وهما التردد ومتوسط تأثير الوحدة، وهذا، وفقا لشبكتين اثنتين مُنشأتين لهذا الصدد والتي توفر كل واحدة منها 6 درجات. ويتم تقييم آلية التحكم في المخاطر لكل حادث يتعلق بالمخاطر حسب ثلاث مستويات: مرضي، يتطلب تعزيز، أو غير مرضي. وتمكن الخرائط من الحصول على رؤية هرمية وإعطاء الأولوية لخطط العمل حسب التخصص.

##### تجميع العوارض

وفقا للقوانين التنظيمية، تم وضع نظام تجميع الخسائر وعوارض التشغيل يتركز على آلية تصريح ذات نظرة مزدوجة. تتم إدارة هذا النظام، في الوقت الفعلي، باستخدام أداة Front Risk. بالإضافة إلى ذلك، فإن مراسلي المخاطر التشغيلية المعينين على مستوى الشركات المختلفة يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى Front Risk. بعد ذلك، يرتقب سير عمل من أجل تمكين المسيرين من مراقبة دقة المعلومات ترقبا لمخاطر التشغيل.

ويمكن التنشيط الدائم للفاعلين في مسار تجميع العوارض من تحسين جودة التصريحات والتوفر على رؤية واضحة لمستوى مخاطر البنك.

## تتبع الأنشطة المرحلة

من أجل تقييم المخاطر التي تحدد البنك، تم وضع شبكتين للتقييم:

- شبكة وقوع المخاطر تتضمن 8 محاور (وضع الخدمة، عدد الخدمات في الجهة، تكلفة الخدمة، المتطلبات التنظيمية...) على سلم من 1 إلى 4 يسمح بتصنيف الخدمات وفق تعرضها للمخاطر؛
- شبكة على مستوى المراقبة تتضمن 5 محاور (الصحة المالية، خطة استمرارية النشاط، زيارة مقدم الخدمات...) على سلم من 1 إلى 4 يسمح بإبراز مستوى التحكم في المخاطر بين مقدمي الخدمات في نفس النشاط.

### خطة استمرارية النشاط

تُعرف مجموعة البنك الشعبي خطة استمرارية النشاط على أنها خطة عمل مكتوبة تعرض التدابير وتحدد العمليات والنظم اللازمة لمواصلة أو استعادة عمليات البنك في حالة حدوث خلل بالنظام التشغيلي الرئيسي. تعتمد خطة استمرارية النشاط تحديد العمليات الحساسة، والتي تشكل مخطط إنقاذ مهني عند وقوع أزمة قد تتسبب في إيقاف أنشطة البنك كما هو موضح في خارطة المخاطر المذكورة اعلاه.

تغطي هذه الاستراتيجية سيناريوهات خارطة المخاطر، والتي تتمثل عواقبها فيما يلي:

- عدم توفر المستخدمين؛
- عدم توفر نظام معلوماتي؛
- عدم توفر أماكن للعمل؛
- عدم توفر الموردين الأساسيين.

### تفعيل خطة استمرارية النشاط

تجدر الإشارة إلى عدم وقوع أي حادث مهم خلال النصف الأول من عام 2019 يستدعي قيام البنك بتفعيل خطة استمرارية النشاط. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم دورات تكوينية وتوعوية لفائدة وحدة الأزمات والتخصصات.

### نظام إدارة المخاطر في نظام أمن المعلومات

في مواجهة الهجمات الإلكترونية، وافقت اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات في 5 دجنبر 2012 على إنشاء المديرية العامة لأمن نظم المعلومات.

وبالتالي، من أجل تلبية المتطلبات الأمنية لأنظمة المعلومات، ولا سيما القانون رقم 2-15-712 الصادر عن المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بتاريخ 12 جمادى 1437 (22 مارس 2016)، قام البنك بإنشاء نظام يتألف من موارد تنظيمية وبشرية وتقنية:

- تعيين مدير أمن المعلومات، يتمثل دوره في اقتراح استراتيجية للأمن السيرياني على المديرية العامة وفقاً للمخاطر التي تؤثر على نظم معلومات البنك ومراقبة تطبيقه.
- تطوير سياسة أمنية عامة تعكس مقاربة البنك الرامية إلى ضمان أمن نظم المعلومات. وقد تم تقسيم هذه السياسة إلى عدد من السياسات الموضوعاتية التي تشكل المبادئ التوجيهية التي يجب تطبيقها على المستوى التشغيلي، والتي تشكل الإطار المرجعي الأمني للبنك.
- إنشاء نظام حكامه مُتكون من لجنة توجيه دورية تفحص مؤشرات الأمن للبنك، وتراقب المشاريع الهيكلية الأمنية وتفصل في الأولويات الأمنية للبنك، ووفقاً لتوجيهات البنك المركزي، يتم تقديم تعويضات الأشغال الأمنية والمخاطر ذات الصلة إلى لجان الرقابة بالبنك (لجنة المخاطر والتدقيق).

وفي هذا الصدد، شرع البنك في سلسلة من المشاريع أهمها دراسة استراتيجية الأمن المعلوماتي على مدى 3 سنوات، وإصدار الشهادات من مركز بيانات البنك وفقاً لمعيار ISO27001، وتقسيم نظم معلومات البنك من أجل تعزيز أمن نظم المعلومات، وأخيراً السيطرة على مخاطر الإنترنت.

## IV.1.6 نظام لتقييم الملاءمة العامة لرؤوس الأموال السهمية

تبرز الأموال الذاتية مستوى الملاءة المالية وقدرة المجموعة على تغطية المخاطر غير المعترف بها، بينما يوفر للمودعين والدائنين الحماية اللازمة. تتوفر المجموعة على ما يكفي من الأسهم، مما يمنحها المرونة التي تحتاجها للنمو، سواء من خلال التطور الداخلي أو من خلال عمليات الاستحواذ الاستراتيجية.

منذ عام 2007، قام البنك بحساب نسب الملاءة وفقاً لمعايير بازل 2. وابتداءً من عام 2014، تم اعتماد معايير بازل 3 الجديدة المتعلقة بالأموال الذاتية من قبل بنك المغرب. توضع هذه اللائحة الجديدة، بالإضافة إلى الحفاظ على الحد الأدنى لنسب Tier1 و Tier2 (9% و 12% على التوالي)، معايير أهلية في غاية الصرامة، خاصة فيما يتعلق بزيادات رأس المال التي يمولها البنك، والمساهمات المشتركة مع مؤسسات الائتمان، وحقوق الأقلية، إلخ.

وبالامتثال التام لهذه المعايير، يحتفظ البنك بشكل دائم بمعدل مريح في الأسهم مما يسمح له بتغطية المخاطر واجتياز اختبارات الإجهاد التنظيمية، التي تظل أعلى من الحد الأدنى التنظيمي. ترجع نسب الأسهم المرتفعة أساساً إلى التأجيل المنهجي للنتائج المستخلصة.

بالإضافة إلى ذلك، تعد عملية تقييم مدى كفاية رأس مال الأسهم جزءاً لا يتجزأ من التحليلات المتسقة لخططنا الاستراتيجية، والتي تتم مرة واحدة على الأقل كل سنة عند دراسة آثار الخطة المتوسطة الأجل على الاسهم والنسب التحوطية.

## IV.2 المخاطر المتعلقة بالسندات المقترحة

### IV.2.1 مخاطر السيولة

قد يخضع المكتتبون في السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لمخاطر سيولة السند في سوق الديون الخاصة. وفي الواقع، اعتماداً على ظروف السوق (السيولة، تطور منحى العائد، إلخ.) قد تتأثر سيولة السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي بشكل مؤقت.

### IV.2.2 مخاطر الأسعار

يتضمن إصدار اقتراض السندات موضوع المنشور هذا على شريحتين ذات سعر ثابت (الشطر B و D)، يتم حسابهما على أساس منحى السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما قام بنك المغرب بنشره في تاريخ 10 دجنبر 2019. ونتيجة لذلك، قد ترتفع أو تنخفض قيمة السندات ذات السعر الثابت، وهذا يتوقف على كيفية تغير منحى عائد السوق التابع لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب.

### مخاطر التبعية

يخضع إصدار اقتراض السندات لشروط التبعية، والذي بموجب، في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، لا يتم سداد رأس المال وفائدة السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

### مخاطر التخلف عن الأداء

يمكن للسندات موضوع هذا المنشور أن تشتمل على مخاطر عدم قدرة البنك الشعبي المركزي على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات.

وتتجسد هذه المخاطر من خلال عدم أداء القسائم وعدم تسديد المبلغ المقترض.

## تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/035/2019 في 13 دجنبر 2019.

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.